جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مسار العلاقات الأورومغاربية
من مؤتمر برشلونة إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب: صمـادي يزيد

تحت إشراف الأستاذة: بلقاسمي رقية

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. التوهامي مباركي	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ. رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. ليلى لعجال	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مسار العلاقات الأورومغاربية
من مؤتمر برشلونة إلى مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب: صمـادي يزيد

تحت إشراف الأستاذة: بلقاسمي رقية

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. التوهامي مباركي	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ. رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. ليلى لعجال	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الناس

أمي الحبيبة

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

أخي علاء الدين

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

يزيد صمادي

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرفة بلقاسمي رقية التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث منذ بداية إنجازه إلى نهايته.

كما أوجه شكري إلى كل الأساتدة الذين ساهموا في إرساء دعائم تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تبسة وعلى رأسهم: الأستاذ الدكتور عطية إدريس، باديس بن حدة، البار أمين، أزروال يوسف، مباركي التوهامي، شيباني إيناس، لعجال ليلى، بلعيد سمية.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث العلمي.

يزيد صمادي

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية ومتسارعة سواء من الناحية السياسية كانت أومن الناحية الإقتصادية.

فطبيعة المستجدات والمتغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية والنظام الدولي قد مست جوهر الصراع بين مختلف الوحدات السياسية ليصبح صراعا إقتصاديا وتكنولوجيا وحتى ماليا بعد أن كان صراعا عسكريا بحتا وهذا ما جعل أغلب الدول تسعى إلى تنظيم علاقاتها مع بعضها البعض وذلك بتشكيل أقطاب وتكتلات وخلق فضاءات إقتصادية وسياسية للتعاون بهدف التكامل والإندماج ومن ثم فرض وجودها في المجتمع الدولي كأطراف فاعلة وذلك بالتأقلم مع المعطيات الدولية وإستيعابها عن طريق الإستعداد لمواجهتها مع الوعي بالتغيرات التي يفرضها واقع النظام الدولي الجديد.

يعد حوض المتوسط من بين المناطق التي شهدت تنامي إقتصادي إذ جعل الموقع الذي تتمتع به هذه المنطقة محل أطماع للعديد من الدول خاصة أوروبا التي إستغلت هذه الأهمية في تحقيق وحدتها السياسية والإقتصادية من جهة، وربط علاقات مع الدول المتوسطية الأخرى من جهة أخرى ونخص هنا بالذكر الدول المغاربية لما لها من مكانة في أولويات السياسة الخارجية الأوروبية، وما تمثل هذه الدول من دور كبير في النظام الإقليمي المغاربي أو العربي والإفريقي على حد سواء.

ونتيجة لهذا الإدراك المشترك وتماشيا مع معطيات ومتغيرات النظام الدولي الجديد جاءت إتفاقيات الشراكة التي وقعتها كل من تونس، المغرب والجزائر على حدة مع الإتحاد الأوروبي والتي تعتبر إعادة هيكلة للعلاقات الأورومغاربية، فالإتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول مع دول حوض البحر المتوسط والتي من ضمنها دول المغرب العربي، كما أنه يعتبر المستورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاتهما، ولذلك فإن أول مانلاحظه في مؤتمر برشلونة لسنة 1995 تأكيده على أنه "مولد لطموح سياسي إقليمي حقيقي" فأوروبا

تسعى جاهدة لجعله قطبا جيوبوليتيكيا مهما وذلك بدمج ظفتي المتوسط في إطار ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية، وقد تضمنت هذه الإتفاقيات المسائل الإقتصادية والتجارية والسياسية والأمنية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة، وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا المتواضع.

أهمية الموضوع:

وتتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في إرتكازه على مستويين أحدهما يخص الجانب النظري والآخر يتعلق بالجانب العملي:

أولا:المستوى النظري:

- إيضاح كيفية تأثير أشكال التعاون والتقارب بين الدول أو الفواعل الدولية في إطار الشراكة.
- توضيح العلاقة بين القضايا الأمنية والقضايا الإقتصادية والإجتماعية والفوائد التي يمكن أن يجنيها الشركاء من خلال الشراكة.

ثانيا :المستوى العملي:

- إبراز التطورات التي حدثت على مستوى مجالات التعاون الأورومغاربي.
- الإطلاع على إتفاقيات الشراكة وهذا منذ مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

أسباب إختيار الموضوع: يرجع إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

أولا: الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الإطلاع المعمق بموضوع العملية التشاركية والعنصر المهم هو الوصول إلى الأهداف المرجوة بإعتبار موضوع الشراكة الأورومغاربية موضوعا واسعا وشاملا يحتاج إلى الكثير من التدقيق وهذا في مختلف جوانبه.
- الرغبة في الإهتمام بهذا الموضوع خاصة في ظل الإهمية التي يكتسبها، خصوصا وأن هذه الأهمية في تزايد مستمر.
- تقديم تفسير علمي للشراكة الأورومغاربي كظاهرة هامة جدا في حوض المتوسط من خلال التعرف على أهمية هذه الشراكة ومعرفة كافة أبعادها.
- محاولة إيجاد دراسات متخصصة في مجال الشراكة الأورومغاربية من برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط يتيح لنا كافة جوانب هذا الموضوع.
- الوصول إلى نتائج دقيقة وموثقة حول موضوع الدراسة لتقديم إضافة معرفية تساعد في التوصل إلى تعميقات أوسع وأدق.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

- التحول الكمي والنوعي في مجال الدراسة والذي لم يتم لحد الآن دراسته وإنجاز محصلة هو التطرق إلى المنطقة الأورومغاربية وليس المنطقة الأورومتوسطية ككل، أي أنه سيتم تناول الشراكة بين الطرفين الأول دول الأتحاد الأوروبي، والثاني يشمل دول المغرب العربي.

- تنامي الحديث عن كل طرف في حوض المتوسط سيتأثر لامحالة بالوضع العام هناك وفي أي مجال إقتصادي، سياسي، إجتماعي، الأمر الذي طرح فكرة الشراكة بين مكونات هذه المنطقة.
- رصد وتحليل واقع الإستجابة لمختلف التحديات ونتيجة لوعي كل الأطراف بين ضفتي المتوسط بضرورة التعاون والتكامل والإعتماد المتبادل خاصة في ظل التحولات الإستراتيجية في المنطقة.
- إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلية الشراكة.

أدبيات الدراسة:

شكل موضوع الشراكة الأورومغاربية من برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط محور إهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية الراهنة بخصوص الفواعل المحركة في المنطقة المتوسطية ومن بين هذه الإسهامات البحثية نذكر منها:

كتاب "**أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**" للدكتور "**سمير صارم**"، إشتمل هذا الكتاب على خمسة فصول تطرق من خلالها الكاتب إلى علاقات الإتحاد الأوروبي والعالم العربي عبر مراحل التاريخ وكيفية التطور من حوار 5+5 إلى الشراكة الأورومتوسطية مرورا بمختلف إتفاقيات الشراكة، ونشر هذا الكتاب سنة 2000، كذلك كتاب "**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**"، للكاتب "**علي الحاج**" حيث قسم الكاتب دراسته إلى ثلاث فصول إبتداءا من الأجهزة البنيوية للإتحاد الأوروبي مرورا بعلاقات الشراكة مع العالم العربي وصولا إلى تغير الرؤية الأوروبية تجاه العالم العربي خاصة بعد الحرب الباردة وتم نشر هذا الكتاب سنة 2005، وأيضا من أهم الدراسات التي تلتقي معها دراستنا في بعض الجزئيات هي أطروحة دكتوراه "**دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية**" للأستاذ "**جمال عمورة**" والذي تطرق فيها إلى مختلف

مقدمة

علاقات الشراكة بين ضفتي المتوسط "**أوروبا والمغرب العربي**" من الحوارات الثنائية إلى شراكة أورومتوسطية ثم تطرق في الفصل الأخير إلى تقييم هذه العلاقة وأطرافها وقدمت هذه الدراسة سنة 2006.

تمتاز دراستنا هذه عن غيرها من الدراسات في جانب الشراكة الأورومغربية، بتطرقها لتحليل أهم مشاريع الشراكة وإبراز إيجابيتها وسلبياتها على كلا الطرفين على حد سواء "الإتحاد الأوروبي / دول المغرب العربي" كما سنتطرق في هذه الدراسة إلى البعد الأمني للشراكة من خلال التركيز على أهم التهديدات الأمنية التي تواجه طرفي الشراكة.

إشكالية الدراسة:

تبحث على إستخلاص أهم المعطيات من أجل سيرورة أفضل لهذا التعاون الإقليمي من خلال دراسة أكاديمية قائمة على الوصف والتصنيف والتفسير ثم القيام بدراسة إستشرافية من أجل معرفة مستقبل هذه الشراكة ولو بشكل نسبي.

والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي: ما مدى نجاح الشراكة الأوروبية المغاربية في ظل تزايد تحديات المنطقة المتوسطية...؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1- ماهي أسس الشراكة الأورومغاربية ؟

2- هل تعزيز التعاون في القضايا السياسية والإجتماعية والأمنية يضمن إيجاد فضاء مشترك يسوده السلام والإستقرار ؟

3- ماهي أهم التحديات التي تقف بشكل جدي أمام تجسيد أهداف مسار برشلونة ؟

فرضيات البحث:

نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية السابقة على ضوء الفرضيات التي نصوغها كما يلي:

1- زيادة التحديات قد تعرقل مسارات التكامل والإندماج.

2- فعالية المشاريع المطروحة تساهم في عملية التكامل والإندماج في المنطقة.

المقاربة المنهجية:

إن أي هدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية لتحقيق الدقة الموضوعية، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع فإن ذلك يستدعي إستخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة.

1- **المنهج الوصفي:** هو العمل على جمع البيانات والحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا، ولا يقتصر المنهج الوصفي على هذه الأهداف فقط بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج وفي الأخير الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة فالمنهج الوصفي يجب أن يخضع للأسلوب العلمي في جمع البيانات والحقائق ووصف الظواهر.

وإرتأينا إستخدام هذا المنهج من خلال توضيح مفاهيم الشراكة وكذا أسس ومقومات قيام الشراكة في العديد من المجالات السياسية، إقتصادية، إجتماعية...

2- **المنهج التاريخي:** هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات والمنهج التاريخي لايكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكن يقدم تصور للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد المناخ السياسي الذي يعتبر شرطا أساسيا وضروريا لنجاح الشراكة ومجموعة العوامل المؤثرة على الشراكة كالمناخ

الإجتماعي والثقافي والمناخ الإقتصادي الذي يمثل الهياكل القاعدية، وأيضا محاولة إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للعلاقات الأورومغاربية.

3- **منهج دراسة الحالة:** يعتبر منهج دراسة الحالة منهجا متميزا يقوم أساسا على الإهتمام بدراسة الوحدات الإجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، ويمكن أن يستخدم منهج دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية حول منطقة جغرافية محددة.

وقد تم إستخدام هذا المنهج العلمي كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي في ظل العلاقة بين المنظر والواقع، وأيضا كوننا بصدد دراسة ظاهرة محددة في إقليم جغرافي محدد "المنطقة المتوسطية – وبالتحديد الدول المطلة على ضفتي المتوسطي شمالا وجنوبا–"، والهدف من دراسة الحالة محاولة التأكيد على فرضية الدراسة.

تقسيم الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة وبالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

- تم تخصيص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث سيتم التركيز على الإطار المفاهيمي للشراكة وعلاقاتها بالمفاهيم المشابهة لها كالتكامل والتبعية وغيرها من المفاهيم التي يمكن ان تنطبق على هذه الدراسة، كذلك توضيح الإطار النظري للدراسة حسب الليبيرالية بشقيها الكلاسيكية والجديدة.

- أما الفصل الثاني فيشمل العلاقات الأوروبية المغاربية –الأبعاد والمضامين– وذلك بتحديد أطراف العلاقات الأورومغاربية من خلال نشأة كل منهما و أجهزة كل طرف، كذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى

السياق التاريخي للعلاقات الأورومغاربية من خلال الرجوع إلى جذور التعاون الأوروبي المغاربي وكيف تطورت هذه العلاقة بينهما وإستخلاص أهداف كل منهما من هذه العلاقة.

- أما الفصل الثالث سيشمل الشراكة الأورومغاربية حيث سيوضح مسار الشراكة الأوروبية المغاربية من خلال دوافع الشراكة وأهم ماجاء به مسار برشلونة ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ثم حوصلة هذه الشراكة من خلال الإنجازات والإخفاقات لكلا المشروعين، ثم التطرق لأهم التحديات وسبل تفعيل علاقة الشراكة وإلقاء نظرة مستقبلية على هذه العلاقة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز دراستنا هذه:

- تداخل المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع وصعوبة ضبطها.
- كثرة المراجع حول الموضوع وإختلاف الآراء حول فكرة معينة من كتاب لآخر.
- قلة الكتابات الحديثة حول الموضوع حيث أن جل الكتابات حول الموضوع تدرس الفترة الزمنية من 1990 إلى 2010.
- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات الأصلية من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية خاصة في الجزء المتعلق بسياسة حسن الجوار، ومضمون إتفاقيات الشراكة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

قبل الشروع والحديث عن المواضيع المتعلقة بهذه العلاقات الاوروبية المغاربية ينبغي منهجيا ومراعاة للدراسة العلمية الأكاديمية التطرق أولا إلى وضع الإطار المفاهيمي والنظري الذي سنعالج من خلاله فهم هذه العلاقات في هذه الرقعة الجغرافية من العالم.

لهذا فمن الضروري تحديد الأطر الفكرية أو العلمية التي من خلالها يمكن فهم هذه العلاقات في المنطقة المتوسطية، وذلك بمحاولة التعرف على طبيعة العلاقات بين هذه الوحدات، بتحديد ما إذا كانت العلاقات فعلا تعاون أم تبادل أم شراكة.... الخ، وكذلك معرفة الاتجاهات النظرية التي فسرت هذه الظاهرة في العلاقات الدولية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

من خلال هذه الدراسة سنحاول تحديد ماهية أو تأصيل لمفهوم أو لطبيعة العلاقات الأوروبية المغاربية، فالأكيد هو وجود علاقات بين طرفين يحاولان أن يبلورا نوع من علاقات التنمية فيما بينهما لكن في المقابل هناك غياب للإجماع حول تحديد طبيعة هذه العلاقات، وبالتالي سنحاول دراسة هذه المفاهيم وذلك قصد إسقاط مضمون العلاقات الأوروبية المغاربية على أحد هذه المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة والمفاهيم المرتبطة بها

مفهوم الشراكة مجال واسع يتطلب حصره في معنى دقيق للتمكن من فهم الافكار المنبثقة منه فقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بها سواء أكانوا إقتصاديين، سياسيين، أكاديميين أو اجتماعيين، كما أن ما جاءت به نظريات التكامل والإندماج من مفاهيم متشابهة ومختلفة طرح بدوره إشكالا كبيرا في التعامل مع هذه المفاهيم وفي تحديدها أو حتى في إستعمالها، وهذا ما يواجهنا في تحديد طبيعة دراستنا للعلاقات الأوروبية المغاربية، إذ من الصعب الجزم في تحديد ما إذا كانت هذه الأخيرة تعاون أم تكامل أم شراكة أم غير ذلك، وبالتالي فمن الضروري التحقيق في ذلك وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المطلب.

أولا: تعريف الشراكة: بالنسبة للمدلول اللغوي للشراكة فهي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا أي وقعت بينهما شراكة، وتعني إختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر[1].

أما المدلول الإصطلاحي فيختلف مفهوم الشراكة بإختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين الدول وبإختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة كما يمكننا القول أن الشراكة هي شكل

1- يوسفي محمد، "**الشراكة الأورو- متوسطية وآثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي**"، مجلة إدارة، العدد 02، (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2000)، ص ص 103-104.

من أشكال التعاون والتقارب بين الدول أو بالأحرى الفواعل الدولية بإختلاف أشكالها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك[1].

1: يعرفها الأستاذ **حسن إبراهيم:** "أنها النفع المتبادل والمتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والإعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك[2].

2: أما تعريف **Jean Touscoz** فيرى أن الشراكة "هي عبارة عن تنظيم أو إتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها هو بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الإقتصادي، وترجع أهميتها إلى كونها وسيلة للإستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق المصالح المتبادلة"[3].

3: وعرفها الدكتور "**محمد قويدري**" بأنها: " إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الإقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الإقتصادي الإقليمي"[4].

4: كما عرفها الدكتور "**معين أمين**": "بأنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من

1- عمر ابراهيم العفاس، "**نظريات التكامل الدولي الاقليمي**"، ط1 ،(ليبيا، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008)، ص 43.

2- إبراهيم حسين، "**المحور الاقتصادي المالي لمؤتمر برشلونة**"، مجلة الشؤون العربية ،العدد 88، (القاهرة: ديسمبر 1996)، ص 194.

3- الهموندي حسن واخرون، "**الموسوعة الاقتصادية**"، (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1980)، ص 148.

4- قويدري محمد، "**أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لتأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية**"، (ورقة بحث مقدمة في ملتقى بجامعة فرحات عباس، أيام 29-30 أكتوبر 2001).

جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة[1]

5: تعريف الشراكة وفق إعلان برشلونة: "الشراكة ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسي محدد بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الإنفتاح بين الأطراف المشاركة"[2].

من خلال التعريفات السالفة الذكر نستخلص أن الشراكة هي: " خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لوجود مصالح مختلفة، حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية معنوية) لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل الأطراف وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول النامية سارعت للدخول في مبادرات شراكة مع دول متطورة، قصد إستقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تمكنها من تحسين دورها الإقتصادي والتخفيف من مشاكلها الناجمة عن المديونية والتخلف.

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالشراكة

1: **التعاون Cooperation:** التعاون هو" مجموعة مكثفة من التفاعلات والإتصالات في المجالات المختلفة، تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين من

1- أمين السيد معين، "**مفهوم الشراكة: آلياتها، أنماطها**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الإقتصادي الثامن حول: الجزائر والشراكة الأجنبية، أيام 09 و 10 ماي 1999)، ص 06.

2- يوسف مسعداوي، "**الشراكة الاورومتوسطية –الجزائر**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الاول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ايام 22-23 أفريل 2003)، ص07.

الناحية الجغرافية والإثنية، أو هو الإرتباط والتنسيق في مجالات متعددة كالإقتصاد والسياسة والأمن والثقافة[1].

وهذا يقودنا إلى استخلاص خصوصيات التعاون:

- يأخذ شكلا مؤقتا ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ويقتصر غالبا على تبادل المساعدة.
- وجود أهداف متباينة لأطراف العملية التعاونية[2].

إذا التعاون عبارة عن سياسات وفاق، وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات، بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

2: التكامل Integration: يعرف **أرنست هاس** التكامل بأنه "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة" [3].

أما الدكتور "**عبد الغني عماد**" فيعتبر أن التكامل هو "جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الإقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية[4]".

فالتكامل من أحد الموضوعات الهامة في العلاقات الدولية على إعتبار أنه جاء من تصور معين يرتكز على مواجهة النزاعات، وهو على العموم عبارة عن عملية تقارب مرحلية، ويتميز التكامل بكونه

1- اكرام عبد الرحيم، "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 46.45.

2- عبد الهادي عبد القادر السويفي، "**التجارة الخارجية**"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007)، ص 282.

3- عامر مصباح، "**تكامل المغرب العربي الابعاد والمقاربات**"، ط1، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 57.

4- عبد الغني عماد، "**التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: اسباب التعثر وشروط الانطلاقة**"، المستقبل العربي، العدد 250، (ديسمبر 1999)، ص 65.

يهدف إلى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية، ويتميز بوجود أهداف مشتركة[1].

ومن هنا نكتشف الفرق بين مفهوم التعاون والتكامل وذلك من حيث طبيعة الأهداف وكذا من خلال البناء المؤسساتي.

3: **الاعتماد المتبادل** Interdependence: ""يقصد به أن العناصر الفاعلة متصلة بعضها ببعض بحيث إنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين""[2].

فالإعتماد المتبادل يشير إلى مجموعة من التفاعلات فيما بين دول وذلك على مستوى عال له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، من خلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة منها مقيدة في ذلك بالسلوك الإجتماعي والسياسي وكذا التوجهات الثقافية لسكانها، كما أن ما يميز مضمون الإعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، كما أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية[3].

4: **التبعية** Dependence: هي حالة من خلالها يبقى إقتصاد عدد من الدول مشروطا بتطور وتوسع دولة أخرى، وتقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف، كما تعرف التبعية كذلك بأنها إعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ، تتميز بأنها لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة، كما أنه لا توجد مصالح مشتركة[4].

1- حسين عمر، "**التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر**"، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 07.

2- عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص 16.

3- **المرجع نفسه**، ص 17.

4- الهموندي حسن واخرون ، **المرجع سابق**، ص 148.

من خلال ماسبق ذكره ورغم توصيف مختلف الدلالات التي تحملها المفاهيم السابقة فيما يتصل بالعلاقات السلمية بين الدول، فإنه من الصعب الفصل في الإطار الأنسب لوصف واقع العلاقات الأوروبية المغاربية، هل هو تعاون، تكامل، إعتماد متبادل، تبعية، أم شراكة ؟.

منذ الوهلة الأولى يبدوا جليا أن مفهومي التكامل والإعتماد المتبادل لا ينطبقان على هذا الواقع، لان الأهداف المرجوة من هذه العلاقة ليست متجانسة بالنسبة للضفتين الشمالية والجنوبية، ومسألة خلق كيان سياسي مشترك أمر غير مطروح وغير قابل للتجسيد، وبالتالي يمكن القول بأن المفهوم الذي يحمل جوهر العلاقات الأوربية المغاربية هو مفهوم التعاون، وذلك من خلال ما يميز هذا المفهوم من خصائص تعبر عن واقع العلاقات الأورومغاربية، لكن مع ذلك فإننا نجد مجالا للحديث عن المفاهيم الأخرى و لو بصورة جزئية وذلك طبعا لغياب الإجماع حول طبيعة هذه العلاقات.

المطلب الثاني: مقومات قيام الشراكة

لإقامة شراكة ناجحة يجب توفر الأرضية المناسبة والمتمثلة في جملة من المقومات الأساسية والتي بدورها تعزز قيام شراكة أو إتحاد بين الدول وسنحاول إبراز أهم المقومات التي تعمل على إقامة الشراكة في النقاط التالية:

أولا: المناخ السياسي: يعتبر الإستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا لنجاح الشراكة، ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي نذكر مايلي:

- طبيعة نظام الحكم المتبع من طرف الدول المضيفة.
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركاء الأجانب والمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

ثانيا: المناخ الإجتماعي والثقافي: ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة، وذلك من خلال:

- دور النقابات العمالية المنظمة لقوى العمل في الدول اعضاء إتفاقية الشراكة.
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة في هذه الدول.
- درجة الوعى الصحي، ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.[2]

1- غراب رزيقة وسخار نادية، "**محتوى الشراكة الاورو –جزائرية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006)، ص 04.

2- **المرجع نفسه.** ص 05.

ثالثا: المناخ الاقتصادي: ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بالري والأهمية التي تكتسبها مسألة المياه، المطارات، والموانئ، شبكات الطرق، وهذا بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الإقتصادي والمتمثلة في:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل كل دولة.
- درجة المنافسة محليا، والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية، وهو ما يؤثر في قرار الشركاء الأجانب، خاصة السياسة الضريبية، وما تحتويه من إعفاءات وحوافز، بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى إستقرارها.
- مدى جاذبية ووضوح قوانين الإستثمار[1].

رغم الأهمية البالغة لهذه المقومات إلا أنه يبقى لوجود الرغبة بين الأطراف للدخول في شراكة العامل الأهم لقيامها باعتبارها تمثل عنصرا ضروريا لبناء الثقة وتبادل الآراء والإقناع بالإستفادة من الإمكانيات المتاحة بالرغم من عدم وجود مساواة بين الشركاء، ولكن ذلك يتطلب زيادة الوعي والعمل على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي الذي ينسجم مع إقتصاد السوق، وبالتالي يمكن القول أن توفر مناخ سياسي وإجتماعي ثقافي ملائم بالإضافة إلى المناخ الإقتصادي الذي يعتبر عصب العملية، وكذا وجود رغبة صادقة لدى الأطراف للدخول في شراكة، أمر جد ضروري لنجاح الشراكة، كما أن التقدم التكنولوجي[2]

1- غراب رزيقة وسخار نادية، **المرجع السابق**. ص 06.

2- قطاف ليلى، "**اتفاقية الشراكة الاوروبية-الجزائرية**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية"، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،ايام 13-14 نوفمبر 2006)، ص 02.

المتوازن بين الدول التي تقوم فيما بينها الشراكة سيؤدي حتما إلى تدعيمها وإستمراريتها، أما إذا كانت الحالة عكس ذلك، أي أن هناك تباين لمستوى التطور التكنولوجي، فإن الشراكة في هذه الحالة ستؤدي إلى هيمنة الطرف القوي تكنولوجيا على الطرف الضعيف، وأحسن مثال على ذلك هيمنة الاتحاد الاوروبي على دول جنوب المتوسط (الدول المغاربية)، وهيمنة اليابان على دول جنوب شرق آسيا وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية[1].

1- قطاف ليلى، **المرجع السابق**، ص 03.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

تعتبر الليبرالية بشقيها (الكلاسيكية والليبيرالية الجديدة) من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والكاتبان الأكثر إقتباسا وذكرا في أدبياتها هما "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي"، وقد شهدت الليبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشرين، تزامنا مع تطور نظرية الإعتماد المتبادل Theory of Interdependence والعلاقات الإقتصادية الدولية وتشابكها وتراجعها لصالح علاقات "عبر–قومية" تشبه الشبكة العنكبوتية حيث أوجدت هذه التغييرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول وهذا ما سنحاول ابرازه في المطلب الأول حيث سنبرز أهم المفاهيم التي قدمتها الليبيرالية الكلاسيكية، والمطلب الثاني الذي سنتحدث فيه عن اللبيرالية الجديدة (المؤسساتية) وكيف فسرت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: الليبيرالية الكلاسيكية

سنحاول في هذا المطلب إسقاط الضوء على أهم المفاهيم الأساسية لليبيرالية الكلاسيكية وهي الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي حيث يعتبر الأمن الجماعي Collective Security والسلام الديمقراطي Democratic Peace من أهم تصورات الليبراليين للأمن، إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والإستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.

وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" Immanuel Kant أسس هذا التصور في القرن الـ18 عندما إقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى[1].

فمجلس الإتحاد الأوروبي الذي يضم مجلس الشؤون العامة يقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، وهي نفس الفكرة التي إستند إليها الرئيس الأمريكي "وودر ويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم المتحدة لحل النزاعات في العالم وتحقيق السلم والأمن الدوليين[2].

إذن يقوم هذا المنظور الليبرالي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر، ويقصد بالفاعلين هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية وحتى الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الدولية، مثل: وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون[3].

1- حمزاوي جويدة، "**التصور الامني الاوروبي-نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والامن، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 24.

2- **المرجع نفسه**، ص 25.

3- Stephen M. Walt," **International Relations: One World, Many Theories** ", Foreign Policy, spring 1998, P.32.

إذ يرى" كيوهان" أن: ""بوسع المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الإلتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل""[1].

وبالتالي حسب" كيوهان"، فإن إستعمال المؤسسات والمنظمات الدولية كالحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة أو الإتحاد الأوروبي هو سبب في تقليص النزاعات والحروب، لأنها عبارة عن مجهود جماعي مشترك تعاوني يهدف إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين، فالتعاون الذي هو أحد خصائص التفاعل بين وحدات النظام الدولي سهل التحقيق عندما تكون الدول إزاء مصالح مشتركة إلى جانب تقاسم القيم والمعايير وتبادل الإتصال والمعلومات بين الأطراف والفاعلين من خلال هذه المؤسسات وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة [2].

أما بالنسبة للمفكرين" كيوهان "و"ناي" اللذين طورا نظرية الإعتماد المتبادل بإستحداث مصطلح جديد هو "الاعتماد المتبادل المركب"، ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والإقتصادية بين الدول، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن، وينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل (الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولاتيين) على أنها مفيدة للاندماجين القاري والعالمي، فالاتحاد الاوروبي في سياسته تجاه المنطقة المتوسطية (المغاربية) يعمل

1- جون بيليس وستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 407.

2- مبروك غضبان ، "**المدخل للعلاقات الدولية**"، (الجزائر: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005)، ص 348.

على تشجيع وتكريس الإعتماد المتبادل في المنطقة لتحقيق الأمن وذلك عن طريق دمج الطرفين في سياسة تعاون[1].

ومن جهته "كانط" في كتابه لعام 1795 والمعنون بـ "السلام الدائم" يستند إلى فكرة مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، لذلك يرى دويل بأنه من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات دولية، لذلك يعمل الإتحاد الأوروبي على تشجيع التحول الديمقراطي في الدول المتوسطية والمغاربية بصفة خاصة من خلال تقديم إمتيازات ومساعدات مالية لهذه الدول، لنشر السلام في المنطقة، فكلما تدمقرط العالم كلما صار سلميا على أساس أن الديمقراطيات نادرا ما تقوم فيما بينها صراعات، وعليه فإنتشار القيم الديمقراطية تحد من النزعة الإستعمارية وتحث على التسوية السلمية للخلافات بفضل سيادة ثقافة ليبرالية للتوافق أو الحل الوسط، فالتحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية، تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية[2].

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من إتجاه أكثر إتساعا وشمولية، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي[3].

وبالتالي فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة " أكثر "ما دون الدولة" ليشمل

1- مبروك غضبان، **المرجع السابق**، ص 350.

2 - John Baylis & Steve Smith, "**The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**", (Oxford :University Press, 2000), P.309.

3- حمزاوي جويدة، **المرجع السابق**، ص 25.

العوامل المؤسساتية، الإقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، بإعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.

ومن بين أهم إفتراضاتها الأساسية نجد:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.
- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعليين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل التفاعل الحادث بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- تبقى الأجندة سياسية قابلة للتوسع، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني تزداد أهمية المسائل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل.[1]

1- Stephen M. Walt, opic cit, p 34

المطلب الثاني: المؤسساتية الليبيرالية الجديدة

الليبرالية كنظرية من النظريات الكبرى Grand Theories، هي عبارة عن جمع لعدد من الأفكار وتعبر عن إتجاهات متعددة مثل: الليبرالية الدولية لعهد التنوير والليبرالية المثالية لما بين الحربين العالميتين، والليبرالية المؤسسة التي ذاع صيتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، [1] فبعد إنتهاء هذه الأخيرة سنة 1945 وبإنشاء الأمم المتحدة، ظهرت المدرسة الليبرالية بصورة جديدة في العلاقات الدولية وعلى الرغم من إندلاع الحرب الباردة بعد ذلك بفترة قصيرة، ظل الليبراليون يؤمنون بأن الأمم المتحدة قد حققت الهدف المطلوب منها في هذه الفترة، حيث عملت كإطار مؤسسي يمكن للدول التفاوض من خلاله بما يخفض إحتمالات نزوع أي منها للحرب، وفي أعقاب إنتهاء الحرب الباردة، ومع بزوغ ظاهرة العولمة بكل ما تحمله لهيكل النظام الدولي من تغييرات، برزت المدرسة الليبرالية الجديدة والتي تعلي من أهمية التفاوض كبديل للحرب ويسعى مفكروها إلى إقناع الدول بالإهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، وبالسعي إلى الوصول إلى حالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة بدلا من التصارع على المصالح المتعارضة.

وتقر المدرسة اللبيرالية الجديدة مع الواقعيين بأن هناك العديد من الدول التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب الدول الأخرى، بمعنى أنها تتفق مع المدرسة الواقعية في بعض إفتراضاتها الخاصة بطبيعة الدولة ودوافعها لخوض الصراع، إلا أنهما يختلفان حول الإستنتاجات التي تستخلص من نفس إفتراضات الواقعية، فتنكر النظرة التشاؤمية للمجتمع الدولي، وتقول أن الدول تتعاون، لأن من مصلحتها إقامة علاقات تعاونية وهذا ما سنحاول ابرازه في هذا المطلب.

1- مبروك غضبان، "**المدخل للعلاقات الدولية**"، ط2 ،(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007) ، ص 331.

إستخدم الليبراليون الجدد معضلة السجين Prisoner's Dilemma للإشارة بأن الدول تتعاون فيما بينها لأن ذلك من مصلحتها، حيث يمكن لدولة واحدة أن تربح إذا ما قامت بالتصرف وفقا لمصلحتها فقط وتجاهلت مصلحة دولة أخرى، بما يؤدي ذلك لتعرض الأخيرة للخسارة، كان للأخيرة أن تفعل نفس الشيء، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الطرفين قدر أقل من المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما قامت الدولتان بالتعاون والإتفاق حول مصالحهما المشتركة.

كما ترى الليبرالية الجديدة أن مبدأ التبادلية Reciprocity من المبادئ الأساسية في المجتمع الدولي وهو المبدأ الذي يعني أن تتبادل الدول فيما بينها منفعة بمنفعة ومصلحة بأخرى، أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني العالمي فيرى "جون كين" John Kenn أنه أداة للسلام والأمن حيث أن الدول تنظر بحساسية إزاء محاولات الدول الأخرى أو المنظمات الدولية التي تتدخل في شؤونها، في الوقت الذي تنظر فيه بحساسية أقل إلى المنظمات غير الحكومية حيث تعتبرها وسيط أكثر نزاهة من غيره، وترى أنها لا تخضع لتأثيرات من قوى عالمية، بقدر ما تخضع المؤسسات الدولية الحكومية لتلك التأثيرات[1].

أما المنظور التعددي الليبرالي فينطلق في تصوره للسياسة العالمية بناءا على أربع فرضيات أساسية:

أولا: الفاعلون غير الدول Non State Actors وحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض المسائل فاعلا مستقلا، ونفس الشيء بالنسبة للمنظمات الغير الحكومية وغير الوطنية كمنظمات حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة[2]

1- جهاد عودة، "**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**"، الطبعة الاولى، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 58-83.

2- ريمة كاية، "**العلاقات الامريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص ديلوماسية وعلاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010)، ص ص 25-26.

السياسة العالمية، لذا يعود تزايد الشبكات "عبر–الوطنية" الملتفة حول استراتيجيات مشتركة وأهداف محددة إلى الإتجاه نحو تحقيق ما يسمى "المجتمع المدني العالمي".

ثانيا: بالنسبة للتعددين Pluralists الدولة ليست فاعلا وحدويا Unitary Actor بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدوي، لأن ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة من جهة وتجاهلا للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة، بل كذلك تجاهل للأفكار والقيم للمنظمات الدولية و"عبر– الوطنية" والرأي العام من جهة أخرى[1].

ثالثا: يتحدى التعدديون الإفتراض الواقعي القائم على إعتبار الدولة فاعلا عقلانيا Rational Actor فالنظرية المجزئة للدولة، تترك الإنطباع بأن صدام المصالح، والمساومة والرغبة في التسوية، لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني، لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي إحتمال إتخاذ قرارات لم تكن منتظرة أو مرغوبة[2].

رابعا: بالنسبة للمنظور التعددي، الأجندة السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات تبقى هي الأخرى ذات أهمية، فهناك العديد من التعدديين الذين يركزون دراساتهم على المسائل النقدية والتجارية الطاقوية، بينما يسعى آخرون إلى تناول المسعى الدولي لمعالجة مشكلة السكان والمجاعة في بعض أجزاء العالم النامي، ويحاول البعض الآخر التركيز على دراسة سياسة التلوث الدولي وتدهور البيئة وعلاقة ذلك بالجوانب السياسية والإجتماعية، من جانب آخر يرفض

---

1 – ريمة كاية، **المرجع السابق**، ص 27.

2 - Michael W. Doyle: **Liberalism and World Politics revisited**, in: Charles W. Kegley (Ed): **Controversies in International Relations**, Op. Cit., P. 83.

التعدديون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا، فهم يعتقدون أن المشاكل السوسيو-إقتصادية الداخلية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية[1].

كما قام "أكلورد" و"كوهين" بتطوير المدرسة الليبرالية حتى تصبح أكثر ملائمة للعصر الحديث، ويمكن تركيز المبادئ الجوهرية لهذا المذهب الجديد (الليبيرالية المؤسساتية) في المبادئ الأربعة التالية:

أولا: الفاعل Actor: يجعل الليبيراليون المؤسساتيون من الدولة الممثل الشرعي للمجتمع، فبالرغم من التأكيد على أهمية الفواعل غير الدولة في عملية التعددي القديم فإن فهم "روبرت كيوهان" لليبيرالية المؤسساتية يقضي بأن الفواعل غير الدولة يساهمون في دور الدولة.

ثانيا: البنية Structure: يقبل الليبيراليون على مدى واسع الشرط البنيوي للفوضى في النظام الدولي لكن الفوضى لاتعني إستحالة التعاون بين الدول بسبب إنتشار الأنظمة الإقليمية الدولية التي تساعد على تلطيف الفوضى وتسهيل التعاون.

ثالثا: العملية Process: إزداد التكامل على المستوى الجهوي والكوني بوجود إتفاقات إنبثقت على إثرها تكتلات إقتصادية فوق قومية.

رابعا: الدافعية (الحافز) Motivation: ستدخل الدول في علاقات التعاون حتى ولو أن دولة أخرى ستربح أكثر من العملية التفاعلية بمعنى آخر الأرباح المطلقة هي جد مهمة لليبيراليين المؤسساتيين[2]

1 -Tim Dunne: **Liberalism**, in: John Baylis, Steve Smith (Ed.): **The Globalization**, Op. Cit., P. 165.

2- عامر مصباح، "**نظرية العلاقات الدولية-الحوارات التظرية الكبرى**"، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص ص 99-100.

من الأرباح النسبية على إفتراض أن كل الدول تجد نفسها تستفيد من عملية التعاون حتى ولو كان هناك تباين في حجم الإستفادة.

أما بالنسبة للإعتراضات الجوهرية لليبيراليين المؤسساتيين فهي تتمثل في:

1- الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية لكنها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي، كما أن الدول هي أطراف عقلانية أو أداتية، تبحث دائما عن الحد الأعلى من مصالحها في كل مجالات القضية.

2- في هذه البيئة التنافسية، تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون، ويقود السلوك العقلاني الدول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني، فالدول هي أقل إهتماما بالمكاسب النسبية أو الإمتيازات المحققة من قبل الدول الأخرى في الترتيبات التعاونية بمعنى أن الليبيرالية الجديدة تركز على المكاسب المطلقة في الترتيبات التعاونية بدلا من المكاسب النسبية.

3- يؤكد الليبيراليون الجدد على أن أكبر عائق يواجه نجاح التعاون هو عدم إلتزام الدول.

4- لايوجد تعاون بدون مشاكل أبدا[1].

بالرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد أقحموا فاعلين غير الدولة (كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا) مثل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الإثنية ... إلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي وحيد لأن كل الفواعل الأخرى تبقى مرتبطة بها، ولأن المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدول أو الإحلال محلها وإنما لمساعدتها.

1- عامر مصباح، **المرجع نفسه**، ص 106.

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وكاستنتاج من خلال ماحاولنا تحديده من أطر مفاهيمية ونظرية للعلاقات الأروبية المغاربية أن العلاقة هي علاقة تعاون بين الضفتين من خلال ما يحمل هذا المفهوم من خصائص تعبر عن هذه العلاقة فالعلاقات الدولية وفي مراحل تاريخية مختلفة عرفت بلورة نوعين من العلاقات أو من التفاعلات، فهناك تفاعلات نزاعية صراعية وأخرى تعاونية سلمية، والأكيد بأن هذه الأخيرة هي التي سيطرت على التفكير في العلاقات الدولية وحتى على مستوى واقع العلاقات الدولية.

الفصل الثاني:

العلاقات الأورومغاربية

-الأبعاد والمضامين-

الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية – الأبعاد والمضامين–

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على العلاقات الأورومغاربية من خلال الأبعاد والمضامين، وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين لمعرفة أطراف هذه العلاقة، ولابد كذلك من معرفة السياق التاريخي لها وكيف تطورت والأهداف المرجوة منها.

المبحث الأول: أطراف العلاقات الأورومغاربية

في هذا المبحث سنحاول التعرف على طرفي العلاقات الأورومغاربية من خلال تخصيص المطلب الأول للإتحاد الأوروبي والمطلب الثاني للمغرب العربي، من خلال النشأة والأهداف والأجهزة لكل منهما.

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي

مع أن القارة الأوروبية هي أصغر قارات العالم الحديث, إلا أنها كانت سباقة في مجال تأسيس وإنشاء وتطوير المنظمات الإقليمية، فقد بدأت بتأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" والتي أصبحت حالياً أهم تجمع عسكري إقليمي في العالم وأعقبها إنشاء الاتحاد الأوروبي على مراحل والذي بات أكبر منطقة تجارة حرة على المستوى الدولي نظراً لأن التجمع الأوروبي يمتلك أكبر سوق داخلية إقليمية ومن هذا المنطلق سنحاول معرفة كيف تم إنشاء الإتحاد الأوروبي ثم سنحاول إلقاء نظرة على الأجهزة المكونة لهذا الإتحاد وسنحاول حصر أهم أهداف الإتحاد التي تم تأسيس الإتحاد الأوروبي عليها.

أولا: نشأة الإتحاد الأوروبي: تعود حركة الوحدة الأوروبية في إرهاصاتها الأولى إلى قرون عدة سابقة وتدخل في هذا الإطار المحاولات السلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا، والتي إزدادت كثافة بعد التجربة المريرة التي خاضتها أوروبا في الحرب العالمية الأولى[1].

فالوحدة الأوروبية هي أولا وقبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة ورجال قانون ومصلحين إجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى

1– حسن نافعة، "**الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 19.

بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والإقتصادية والإجتماعية في مختلف الدول الأوروبية[1].

1: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب: بدأت الوحدة الأوروبية تتجسد ميدانيا في 09 ماي 1950 حينما اقترح روبيرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي، إنشاء " **الجماعة الأروبية للفحم والصلب** "، الذي يقوم حسب ماورد في إعلان "روبيرت شومان" على:

- الوحدة الإقتصادية بين الدول الأوروبية (تتطلب تجاوز عقبة العداء التاريخي بين ألمانيا وفرنسا).
- إختيار أحد القطاعات الإقتصادية المهمة، ووضعه تحت إشراف مؤسسة فوق قومية، أوروبية مشتركة، تزود بكل الصلاحيات والإختصاصات اللازمة، لتتمكن من إدارة هذا القطاع بشكل فعال بحيث أن النجاح في إقامة سلطة مشتركة، سوف يساعد على تحويل هذا القطاع، إلى قاطرة يمكن أن تجر بقية القطاعات إلى الوحدة الأوروبية الشاملة.[2]

وقد تم توقيع المعاهدة، في باريس في 18 أفريل 1951، بين كل من الجمهورية الفدرالية الالمانية فرنسا، بلجيكا، وايطاليا، لكسمبورغ، وهولندا، بحيث تقوم هذه الجماعة على أساس وجود سوق، واهداف ومؤسسات مشتركة[3].

1- زكري مريم، "**البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية–المغاربية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011)، ص 30.

2– Pierre Gerbet et autres, "**L'Union politique de l'Europe Jalons et taxtes** ", (France, Paris : La documentation française, Mars 1998) , p 55 .

3– عمورة جمال، "**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو – متوسطية**" ،أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006)، ص 97.

كما تزامن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، مع فكرة طرحتها فرنسا تتمثل في إنشاء "**جماعة الدفاع الأوروبي**" حيث تقوم على أساس وجود مؤسسات ووحدات عسكرية وميزانية مشتركة، وقد تم التوقيع على إتفاقية تأسيسها في 27 ماي 1952[1].

2: الجماعة الإقتصادية الأوروبية: بعد فشل جهود الإندماج في المجال السياسي والعسكري، كان لابد من إعطاء دفعة جديدة للإندماج في المجال الإقتصادي، وتم ذلك بتكليف "هنري سباك" وزير خارجية بلجيكا من أجل دراسة هذه الإقتراحات، وقد مثل تقريره الأساس الذي قامت عليه المفاوضات، التي أدت إلى توقيع معاهدة روما، التي ضمت إنشاء "جماعة الطاقة الذرية" European Atomic Community، و"الجماعة الإقتصادية الأوروبية" European Economic Community ووقعت المعاهدة في 25 مارس 1957 بين الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب، بعد إنضمام إيطاليا.[2]

3: معاهدة ماستريخت وإنشاء الإتحاد الأوروبي: يمكن أن نرجع تاريخ بداية مشروع الوحدة الإقتصادية والمالية، إلى فيفري 1983 أين قامت اللجنة المؤسساتية للبرلمان الأوروبي، برئاسة Altiero Spinelli بإقتراح مشروع لمعاهدة الإتحاد الأوروبي، هذا المشروع تم قبوله بالأغلبية في 14 سبتمبر1983، لكن هذه الوثيقة لم تأخذ طريقها إلى التطبيق بسبب غياب السلطة الدستورية للبرلمان، وتحفظ البرلمانات [3]

1- حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص20.

2- كمال مصطفى وفؤاد نهرا ، "**صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**"، الطبعة الاولى، (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص24 .

3- إبراهيم بوجلخة، "**دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص ص 31-32.

الوطنية بل ترددها في قبول بنود هذه المعاهدة، وفيما يلي أهم المشاريع المتعلقة بالوحدة السياسية والإقتصادية:

- إبتداءا من جوان 1984 رؤساء الدول والحكومات في المجلس الأوروبي يقترحون إنشاء لجنتين هما: لجنة مكلفة بإقتراح مشروع لتعديل وتطوير وظائف المؤسسات الأوروبية، ولجنة مكلفة بإقتراح معايير تقوم على وجهة نظر تشجيع المواطنة الأوروبية.
- في 30 مارس جميس دوغ، رئيس اللجنة المكلفة بتطوير وظائف المؤسسات الأوروبية في تقرير له تحدث عن إنشاء " كيان سياسي حقيقي"، وإقترح قفزة نوعية للوصول إلى إنجاز سوق موحدة وتعزيز التعاون السياسي أما عن الجانب المؤسسي فقد أوصى بإعتماد التصويت بالأغلبية في المجلس الأوروبي، ومشاركة البرلمان في السلطة التشريعية.
- في 14 جوان 1984 تم التأكيد على أحد الأهداف التي نصت عليها معاهدة روما، في إطار السوق المشتركة، حيث قامت الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ (ماعدا إيطاليا) بالتوقيع على إتفاقية شنغن، المتعلقة بتخفيف الرقابة على الحدود الوطنية، والسماح بحرية تنقل الأشخاص داخل الدول الخمسة في الجماعة.
- في 17 فيفري 1986 تم التوقيع على القانون الأوروبي الموحد بلكسمبورغ، وذلك من طرف 9 دول، وقد تضمن إنشاء السوق الموحدة مستقبلا.
- في 8–9 ديسمبر 1989 المجلس الاوروبي، يقرر الاستدعاء لعقد مؤتمر بين الحكومات، وذلك خلال ديسمبر 1990، من اجل الشروع في تطبيق الوحدة الاقتصادية والمالية[1].

1– حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص ص 29–30.

ثانيا: أجهزة الإتحاد الأوروبي

1: مجلس الإتحاد الأوروبي: يعد المجلس من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد، يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر، ويضم مؤسستين رئيستين على المستوى الوزاري:

أ- مجلس الشؤون العامة: الذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

ب- المجالس المتخصصة: تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها مجلس وزراء المالية ومجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية.

2: البرلمان الأوروبي: هو التعبير الديمقراطي للإدارة السياسية لشعوب الإتحاد الأوروبي، ينتخب لمدة خمس سنوات، ويقوم بـ:

- سن القوانين المقترحة من المفوضية مع المجلس.
- يكوّن مع المجلس هيئة الميزانية، ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها.
- كما يقوم بممارسة الإشراف السياسي على جميع أنشطة الإتحاد الأوروبي ويمكن للبرلمان أن يستعين لهذا الغرض ببعض اللجان غير الدائمة لتقصي الحقائق[1].

1- زكري مريم، **المرجع السابق**، ص 34.

3: المفوضية الأوروبية: تتكون من رئيس يتم إختياره من جانب الدول الأعضاء ومفوضون من الدول الأعضاء الذين هم من كبار المسؤولين السياسيين، ويتم التصويت على أساس الأغلبية إذ يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة "نيس" تعيين مفوض واحد، ولها صلاحيات ومهام رئيسة منها:

- مراقبة تنفيذ أحكام الإتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.
- إستخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية كإدارة صناديق الإتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسة.
- تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الإتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس.
- تطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الإتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون.
- ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الأوروبي.
- تتعاون بشكل وثيق مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية وكذلك مع لجنة المناطق وهما المؤسستان الإستشاريتان للإتحاد الأوروبي حيث تطلب مشورتهما في معظم الشؤون القانونية.[1]

ثالثا: أهداف الإتحاد الأوروبي:

- توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي إنفردت بمقدرات الشرق الأوسط.[2]
- توسيع نطاق سوق منتجاتها للإستفادة من مزايا الحجم الكبير.

1– حسن نافعة، **المرجع السابق**، ص32.

2– فيروز سلطاني، "**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية –دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورومتوسطية–**" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013)، ص 152.

- التحكم والحد من الهجرة السرية القادمة من جنوب البحر المتوسط، والعمل على تقليص إنعكاساتها السلبية.

- تبني سياسة خارجية مشتركة، وإقامة نظام دفاعي مشترك ، في إطار إتحاد أوروبا الغربية.

- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل، تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1 جانفي 1999 يقوم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة .

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء[1].

1- عبد الوهاب رميدي، "**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007/2006)، ص63 .

المطلب الثاني: المغرب العربي

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي (على مستوى العالم العربي) والدولي، ولها ثروات إقتصادية كبيرة، ما جعلها تصبح محل إهتمام مختلف الأنظار الغربية في جميع المجالات، وسيتم معرفة طبيعة مكانة هذه المنطقة في المدركات الغربية لاسيما المدركات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي من خلال الإستعانة أولا بدراسة المنطقة من خلال أهميتها الجيواستراتيجية ثم حوصلة أهميتها الإقتصادية من خلال إبراز كل دولة وثرواتها.

أولا: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي: إن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب، الجزائر، تونس كل من ليبيا وموريتانيا، فهي إمتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمسة دول، يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان وجنوبا السنغال والنيجر والتشاد، أما مساحة المغرب العربي فتبلغ 5.810.821 كلم^2 كما هو مبين في الجدول رقم (1) وذلك بجمع مساحة كل الدول المشكلة لهذه المنطقة[1].

1– مصطفى الكثيري، "**الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**"، (الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986)، ص 8.

جدول رقم (1) : مساحة المغرب العربي

الدولة	المساحة / كلم^2	%100
الجزائر	2.381.741	39.28
المغرب	458.730	7.56
تونس	164.150	2.73
ليبيا	1.775.500	29.28
موريتانيا	1.030.700	17
المجموع	5.810.821	100

المصدر: جمال عبد الناصر مانع، "**إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**"، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص 26.

فالموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط، أي بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني ومركز للتبادلات الإقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط، وهو يعتبر نقطة إلتقاء لثلاثة قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط نجد المنطقة إعتبرت همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، أما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط[1]

1– فاطمة حموته، "**البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 25.

حيث تعتمد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، وأن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في إنهيار إقتصادياتها.

كذلك نجد أن المنطقة المغاربية تشكل المنفذ القريب لبترول الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث يمكن السيطرة على المنطقة لضمان حماية الشركات البترولية الأمريكية رغم أن 10% من هذه الطاقة تأتي من الخليج ومن هنا يصبح تأمين أمن وسلامة المتوسط من الأولويات الأمريكية والأوروبية والسوفياتية[1].

ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى الكبرى أي من يسيطر على المغرب العربي يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي ذلك أن المغرب العربي يعتبر همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا عن طريق التواصل الحضاري وطريقا للهيمنة على إفريقيا نظرا للعلاقات التي تربط بلاد المغرب العربي بدول الساحل الإفريقي وذلك عبر المشاورات الدبلوماسية خلال الفضاءات السياسية الحالية مثل الإتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتجمع دول الساحل والصحراء كأطر لتدعيم حوار جنوب–جنوب وكذلك للإتصال الجغرافي ما بين دول المغرب العربي ودول إفريقيا عبر الصحراء الكبرى وتشجيع وترقية الإستثمارات بها[2].

ثانيا: الأهمية الإقتصادية للمنطقة المغاربية: تكتسي المنطقة الأورومغاربية أهمية بالغة نظرا لمقوماتها وإمكانياتها الإقتصادية، أي هناك تنوع في ثرواتها الإقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة لها إذ يمكن[3]

---

1 – زكري مريم، **المرجع السابق**، ص 19.

2– عبد الهادي عبد القادر السوفي، "**قراءة في اقتصاديات الوطن العربي**"، ط2، (القاهرة، 2006–2007)، ص 59.

3– ميلاد مفتاح الحراثي، "**الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 187، (سبتمبر 1994)، ص 48.

إستغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة فتنظيم الإقتصاد في المنطقة المغاربية كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الإتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات والتي بادرت بها المغرب سنة 1983 ثم تونس 1987 ثم الجزائر إبتداءا من سنة 1992 وتأكد ذلك من خلال إعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي وإعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير إتفاقية الغات (GATT) وترتب عن ذلك زوال العراقيل الكمية تدريجيا والمصادقة على قوانين التجارة الخارجية والإستثمار في هذه الدول وبالتالي التوجه نحو فتح إقتصادياتها[1].

1: الجزائر: من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم فهي تحتل المرتبة 12 عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009، والرتبة 6 في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا لسنة 2007 والرتبة الأولى عالميا في تصدير غاز طبيعي مسال[2] وتملك إحتياط يقدر بـ 25,000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وتنتج الجزائر 1.45 مليون برميل يومياً من النفط، و152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً وفي سنة 2010 تم إكتشاف أول إكتشاف للغاز الطبيعي في شمال البلاد في منطقة الرحوية في ولاية تيارت، كذالك تتوفر الجزائر على الإحتياط الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من غاز حجر الأردواز المعروف بالغاز غير الطبيعي، ويعتمد بشكل كبير إقتصادها على النفط والغاز

1 - Abderrahmane Mebtoul , "**le Maghreb dans son environnement régional et international"** .(Bruxelles : Note de l'ifri, 2011), p 10.

2 -ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques Publiques pour l'investissement**, Op Cit, p 20.

والصناعات البتروكيماوية التي تمثل بمجموعها 80% من صادرات البلاد، والفلاحة التي ترتكز أساسا على زراعة الحمضيات والتمور والحبوب وزيت الزيتون... [1].

كما أن الإحصائيات الأخيرة كشفت عن إحتلال الجزائر للمرتبة السابعة من حيث صادرات الغاز الطبيعي المسال عالميا خلال سنة 2013، بنحو 11.2 مليون طن، بنسبة 4.7 % [2] كما تراجعت مداخيلها من تصدير النفط والغاز بنسبة 31% في الفصل الاول من سنة 2015 بسبب إنهيار أسعار النفط ما أسفر عن عجز في الميزان التجاري بلغ 1,73 مليار دولار من جانفي إلى 31 مارس 2015 مقابل تسجيل فائض بقيمة 1,83 مليار دولار خلال الفترة من العام 2014.[3]

2: المغرب: يملك ثاني أقوى إقتصاد في دول المغرب العربي والثاني عربيا إذا إستبعدنا الدول البترولية بناتج داخلي يبلغ 162 مليار دولار، كما يملك 70 % من إحتياطات الفوسفات العالمي، ويعتمد إقتصاده أيضا على السياحة الأجنبية، فقطاع السياحة يشهد تطورا كبيرا بعدما نجح في إستقطاب 10 ملايين سائح سنة 2010 ونجح في وضع مشاريع سياحية هائلة ويعتمد إقتصاده أيضا على تصدير الحمضيات والبطاطا والخضراوات والأسماك والنسيج إلى أوروبا وأميركا، كما إكتشف مؤخرا كميات هائلة من الزيوت الصخرية التي ستخول للمغرب بأن يكون من مصدري البترول في المستقبل كما أنه الدولة الوحيدة في دول المغرب العربي الذي يملك الوضع المتقدم مع الإتحاد الأوروبي لتنوع إقتصاده ويملك أقوى المراكز التجارية بإفريقيا، وأكبر ميناء في إفريقيا والحوض المتوسط (ميناء طنجة

1- كلثوم كبابي، "**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب تونس**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008)، ص 133.

2- الجريدة الجديدة، "**الجزائر السابعة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال** "، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/02، الرابط:
http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=17734

3- "**تراجع عائدات الجزائر من تصدير "النفط والغاز" بنسبة 31%**" ، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/02، الرابط:
http://elwatannews.com/news/details/713601

المتوسطي) أما القطاع الصناعي فيشهد بدوره تطورا هائلا فقد بدأ المغرب في صناعة سيارات Renault التابعة لفرنسا وتركيب طائرات البوينغ الأمريكية[1].

3: تونس: يعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كقطع غيار السيارات وغيرها وكذلك أجزاء من طائرات ايرباص، وتشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية حيث أن تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، كما أن صادرات تونس من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية، ويشبه الإقتصاد التونسي في بنيته الإقتصاد المغربي بعض الشيء خاصة من حيث أهمية السياحة، إلا أن الإقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الإقتصاد المغربي أكثر على الفلاحة، والإقتصاد التونسي هو الأسرع نمواً والأكثر تنافسية في المغرب العربي ويصنف بإنتظام من بين الإقتصادات الثلاثة الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية[2].

4: ليبيا: تعتبر من بين أكبر منتجي النفط في العالم تحل المرتبة 18 عالميا لسنة 2009، والذي تعتمد عليه في إقتصادها إلى جانب الصناعات الكيمياوية، وبدأت تشهد تحسنا في قطاع الإستثمار العقاري والتجاري كما أن قطاع السياحة يشهد إهتماما ونموا خاصة في المدن الأثرية.

1- كلثوم كبابي، **المرجع السابق**، ص 134.

2 -ANIMA investment network," **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques Publiques pour l'investissement**", (Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010), p 166.

5: موريتانيا: أصبحت موريتانيا مؤخراً بلداً مصدراً للنفط، وتصدر موريتانيا أيضا الحديد والأسماك كما أن التطور الإقتصادي في موريتانيا سجل زيادة بنسبة 7.4% خلال سنة 2013 كما تتمتع بإحتياطي جيد من الذهب. [1]

أما مؤسسات إتحاد المغرب العربي فهي مقسمة إلى قسمين : مؤسسات السياسية و مؤسسات تقنية:

أ– المؤسسات السياسية:

- المجلس الرئاسي: الهيئة الوحيدة المؤهلة لإتخاذ القرارات وتتكون من قادة الدول.
- مجلس وزراء الشؤون الخارجية ولجنة المتابعة: بمثابة الرابطة بين مجلس الرئاسة والمؤسسات الأخرى.
- المجلس الإستشاري: مهامه إبداء الرأي في مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة، كما يمكنه تقديم توصيات لهذا المجلس.

ب– المؤسسات التقنية:

- الأمانة العامة: تقوم بوضع حيز التطبيق قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي المؤسسات.
- اللجان الوزارية المتخصصة: تتكون من لجنة مكلفة بالأمن الغذائي، لجنة مكلفة بالإقتصاد والمالية، لجنة مكلفة بالبنية التحتية ولجنة مكلفة بالموارد البشرية.

1 – الحبيب بن يحيى،" **آفاق تنشيط العمل المغاربي**"، (مداخلة ألقيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية)، تونس 2007/05/31 ، ص ص 3–4.

- المحكمة القضائية: تقوم بإعطاء رأيها في الترجمة أو تطبيق الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي. [1]

1 – حسين بومدين، "**مزايا و تكاليف الاتفاقيات الأورو –متوسطية**"، رسالة ماجيستير في المالية العامة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2003)، ص 17.

المبحث الثاني: السياق التاريخي للعلاقات الأورومغاربية

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على جذور التعاون الأوروبي المغاربي وتطورها والأهداف المرجوة منها وذلك من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: جذور التعاون الأوروبي المغاربي

في هذا المطلب سنحاول معرفة أهم المحطات التاريخية لجذور التعاون الأورومغاربي فقد مرت هذه العلاقة بـ 3 مراحل متميزة هي: مرحلة (1958–1974) ومرحلة (1977–1990) والمرحلة الممتدة من 1994 إلى يومنا هذا.

أولا: المرحلة الأولى: (1958–1974)

لقد حاولت فرنسا منذ إتفاقية روما 1958، إشراك البلدان المغاربية مثل تونس والمغرب في المشروع المتوسطي، بالإعتماد على العلاقات المتميزة التي تربطها بهاتين الدولتين، وإلتحاق الجزائر بهما بعد نيل إستقلالها 1962 وإنتهت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية الثلاثة بعد إتفاق تجاري عام 1969 لمدة خمس سنوات، وتميزت العلاقات في هذه المرحلة بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية بسيطرة الطابع التجاري، وتفوق الميزان الفرنسي لفائدة مصالحها السياسية والإقتصادية والثقافية[1].

1– مفتاح صالح، "**مشاريع التكتلات الاجنبية في المنطقة العربية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الاوروبية"، الجزائر، 8–9 ماي 2004)، ص 500.

ثانيا: المرحلة الثانية: (1977–1990)

تميزت هذه المرحلة بعقد إتفاقيات الشراكة والتعاون المصادق عليها في سنة 1977 بين المجموعة الأوروبية و13 بلدا متوسطيا بعد 4 سنوات من المفاوضات الصعبة، وشملت عدة مجالات منها: زيادة المبادلات التجارية ودعم التنمية الصناعية والزراعية والمعونات المالية، وقد أدت هذه الإتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبلدان المغرب العربي إلى تفاقم تبعية هذه الأخيرة إلى المجموعة الأوروبية[1].

فعلى المستوى التجاري إتسم التبادل التجاري بتبعية كبيرة للبلدان المغاربية تجاه المجموعة الأوروبية حيث نجد في سنة 1990 أن النصيب متفوق للمجموعة الأوروبية في هيكل المبادلات التجارية للبلدان المغاربية، إذ أن واردات هذه الأخيرة من المجموعة الأوروبية تمثل 53% (المغرب) و69% (تونس) و60.72% (الجزائر) و63.40% (ليبيا) من مجمل وارداتها وتتراوح الصادرات تجاه المجموعة الأوروبية بين 58% (المغرب)، وبالمقابل فإن حجم المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية مع البلدان المغاربية يمثل 2% من مجمل تجارتها الخارجية أما على المستوى المالي إتسم هذا التعاون المالي بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية (المغاربية) بهزالة حجمه وهو مايوضحه الجدول رقم (02) على النحو التالي:

1– مفتاح صالح، **المرجع السابق**، ص 501

الجدول رقم (2): التدفق المالي بين المجموعة الاوروبية الى البلدان المتوسطية (1978–1991)

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول1978-1981	70	44	114
	الثاني1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
المغرب	الأول1978-1981	56	74	130
	الثاني1982-1986	90	109	199
	الثالث1987-1991	151	173	324
تونس	الأول1978-1981	41	54	95
	الثاني1982-1986	78	61	139
	الثالث1987-1991	131	93	224
المجوع العام		907	708	1615

الوحدة: مليون إيكو

المصدر:

Bichara Khader, "**Le Grand Maghereb et L'Europe : En jeux et perseptives**" ((Paris ; Publisud ottignies. LLN ; Quorumn ; Louvrain-la Neuve) ; Ceramac, 1992) pp. 18,20.

إن المبلغ الإجمالي 1615 مليون إيكو الممنوح لهذه البلدان تميل النصيب المتوسط بـ 115.3 مليون إيكو وبالتالي فإن المبالغ الممنوحة تبقى دون مستوى حاجات هذه الدول للتنمية الإقتصادية ولاتلبي طموحات هذه البلدان ولاتحل مشاكلها.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1994– إلى يومنا هذا)

تم التوقيع على بروتوكولات إتفاق بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية لتنفيذ السياسة المتوسطية الجديدة في الشراكة إنطلاقا من 1991 مع إدخال إضافات جديدة على الإتفاقات السابقة، من حيث رفع

المساعدات المالية، وإدخال محاور جديدة للتعاون الأورومتوسطي مثل البيئة ومساعدة الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة من صندوق النقد الدولي[1].

1– مفتاح صالح، **المرجع السابق**، ص 502.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الأوروبية المغاربية

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة تطور العلاقات الأوروبية المغاربية من خلال التعاون والتنسيق الثنائي بين دول إقليم غرب المتوسط.

يقصد بعمليات التنسيق والتعاون الثنائي، العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية والأمنية القائمة من خلال مستويات التنسيق والتعاون بين دول شمال غرب المتوسط ودول جنوب غرب المتوسط وبالرغم من أن دول شمال المتوسط تتعامل مع مسألة التعاون والتنسيق الثنائي في إطار النظام الإقليمي المتوسطي العام، وبتوافق تام مع رغبات مجلس الإتحاد الأوروبي ورغبات وتوجهات المفوضية المتوسطية الأوروبية لكي تعكس وحدة هذه الدول في تعاملها الثنائي مع دول جنوب غرب المتوسط، إلا أن المفوضية الأوروبية تذهب دائما إلى تفضيل التنسيق والتعاون الإنتقائي للوصول إلى إتفاقيات إنفرادية مع دول جنوب غرب المتوسط.[1]

فالإتحاد الأوروبي من خلال أدبياته المتوسطية يعلن بإستمرار أن عملية التنسيق والتعاون ينبغي أن تتم على المستوى الإقليمي، إلا أن مثلا إتفاقية الشراكة التي أبرمت مع كل من تونس والمفوضية الأوروبية يشير إلى أن عملية إبرام مثل هذه الإتفاقيات فقط في إطار التنسيق الثنائي من كل دول في غرب المتوسط على حدى وبين المفوضية الأوروبية ككل.

إن التنسيق والتعاون الثنائي في منطقة غرب المتوسط يتسع مجاله ليشمل علاقات ثنائية بين الدول العشرة (5+5) المشكلة لحوض غرب المتوسط ، وتتخذ أشكالا مختلفة وتتأثر بالعديد من العوامل، فهناك مثلا العلاقات: الليبية–الإيطالية، والمغربية–الاسبانية، والفرنسية–التونسية، والجزائرية–الموريطانية والتي

1– ميلاد مفتاح الحراثي، "**التنسيق والتعاون في غرب المتوسط**"، دراسة تحليلية إستطلاعية للتعاون الإقليمي، على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.almotamar.com.ly/motamar59/subject/6.htm

تعتمد على خصائص تاريخية وتمتد إلى فترات الإستعمار والإحتلال، ولكن تعميما للفائدة نتناول في هذا السياق مثالا حيا ونموذجا للعلاقات التنسيقية والتعاونية في منطقة غرب المتوسط وهو التنسيق والتعاون الإسباني– المغربي، لقد وقع مثلا المغرب مع أسبانيا سنة 1991 معاهدة صداقة وتعاون وحسن حوار وهي الأولى من نوعها في منطقة غرب المتوسط بين العالم العربي و أوروبا.

فهذه المعاهدة فتحت مجالات واسعة من التنسيق والتعاون بين البلدين وعلى عدة مستويات منها السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية والثقافية ، وبموجب هذه المعاهدة إرتبط البلدان بإتفاقيات عسكرية تتعلق بتبادل الخبرات وتنظيم المناورات وكذلك توقيع إتفاقيات أخرى في مجال حماية وضمان الإستثمار وتقديم القروض للشركات الصغرى في المغرب وتمويل أقساط من الديون الإسبانية على المغرب والتي تقدر بنحو 3 مليار دولار إلى إستثمارات في المغرب، وزادت أعداد الشركات الإسبانية في المغرب لتصل إلى 800 شركة وإمتد التنسيق والتعاون إلى أن تصبح المغرب الشريك الثاني بعد الولايات المتحدة خصوصا عندما تم الإتفاق على برامج الربط الكهربائي عبر مضيق جبل طارق، والربط القاري بين أفريقيا وأوروبا، إضافة إلى خط أنبوب الغاز الجزائري إلى أسبانيا عبر الأراضي المغربية، إضافة إلى التنسيق والتعاون في مجالات مكافحة الهجرة غير المشروعة والتطرف والإرهاب والتنسيق والتعاون على صعيد الفضاء الأوروبي المتوسطي وعلميات برشلونة.

إن المثال الإسباني المغربي قد يوضح طبيعة مسارات التنسيق والتعاون بين دول غرب المتوسط (5+5) على الصعيد الثنائي، حيث أهمية التعاون والتنسيق الثنائي دائما تتخذ من المصالح الإقتصادية الصرفة هدفا أساسيًا، وهذا بدوره لا ينفي أن هناك أزمات في التنسيق والتعاون الثنائي وذلك وفق طبيعة المصلحة والإدراك والعوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على إقليم غرب المتوسط، وعموما نجد أن مستويات التنسيق والتعاون الثنائي بين دول غرب المتوسط تتم عبر إجتماعات التنسيق والتعاون على

مستوى الخبراء وعلى مستوى وزراء الخارجية وفي حالات نادرة على مستوى القمة، كما يعكس التعاون والتنسيق الثنائي في منطقة غرب المتوسط مسألة مهمة في مصير الإقليم الغربي للمتوسط .[2]

2– ميلاد مفتاح الحراثي، **المرجع السابق.**

المطلب الثالث: الأهداف الأوروبية المغاربية من علاقات التعاون

تختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف العلاقات الأوروبية المغاربية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث من خلال هذا المطلب سنحاول حصر أهم أهداف كل طرف من هذه العلاقة.

أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي

يمكن حصر أهداف الإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية في عدة جوانب سياسية ،إقتصادية، تعود جذورها إلى إتفاقية روما سنة 1957 المبرمة من قبل الدول الأوروبية الستة معلنة قيام المجموعة الأوروبية والتي تركت الباب مفتوحا أمام إقامة علاقات إقتصادية وسياسية بين دول المجموعة الأوروبية والأراضي التابعة لها عبر البحار هذه العلاقة كانت قائمة على علاقة مستعمر بمستعمر، قوي بضعيف علاقة مركز بمحيط،[1] ومن هنا يمكن إستخلاص أهداف الإتحاد الأوروبي من العلاقات الأورومغاربية في النقاط التالية:

1- الأهداف الإقتصادية:

- تطوير عملية الإندماج الأوروبي.
- تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.
- الحاجة إلى إقتحام أسواق جديدة في دول جنوب المتوسط.

1- سمير صارم، "**اوروبا والعرب، من الحوار..الى الشراكة**"، (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص ص، 171-175.

- تقوية إقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط.

ب– الأهداف السياسية:

- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية، وتدعيم مواقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الإقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان) وذلك بإقامة منطقة إستراتيجية (سياسية وإقتصادية) أوروبية متوسطية، وهو ما يمكن الإتحاد الأوروبي من جهة تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلمة وضمان حصة أوروبا في الإقتصاد العالمي من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط.

- الوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي وإحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والإستثمار[1].

- تدعيم الإستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء إتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي – المتوسطي بشكل خاص.

1– برد رتيبة، "**الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع :علاقات دولية ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي، 2008–2009)، ص 79.

- العمل على توفير عوامل إستقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث دعم نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الإقتصادي يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط.
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.
- توحيد القارة الأوروبية حول قيم مشتركة.
- إبراز الدور السياسي للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط وعلى مستوى العالم.
- صياغة إرادة سياسية موحدة بالإعتماد على إرساء علاقات جديدة مع القوى السياسية في المنطقة المتوسطية بمساندتها في إرساء دولة القانون وتعزيز القيم الديمقراطية بالبلدان المتوسطية.[1]

ثانيا: أهداف المغرب العربي

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المغاربية تحقيق فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.
- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبي، خاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للإستثمار في هذا المجال.

1– برد رتيبة، **مرجع سابق**، ص 80.

- تشجيع المساهمة في إستقطاب التكنولوجيا من خلال المشاريع الإستثمارية الأوروبية على أراضي المغرب العربي.

- إنتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها، والإستفادة من الخبرات الأوروبية في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.

- العمل على تحديث وتعديل البنيات الإقتصادية والإجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة إقتصاد السوق[1].

1– جمعة أحمد سويسي، "**المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**"، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004–2005)، ص 141.

الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية – الأبعاد والمضامين–

من خلال ماتم ذكره فإن علاقات التعاون ليست بحديثة وتطورت في ظل تعاون ثنائي بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي وذلك لسعي الأطراف لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية تخدم الإتحاد الأوروبي أكثر من وراء هذا التعاون.

الفصل الثالث:

الشراكة الأورومغاربية

الفصل الثالث: الشراكة الأورومغاربية

سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية من ضمنها الدول المغاربية، وقد دخلت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورومتوسطية، بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار جديد للعلاقات الثنائية تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية، من خلال ثلاثة محاور تتمثل في الجانب الإجتماعي والثقافي والمحور الرئيسي المتعلق بالعلاقات المالية والإقتصادية، ولكن واجهة هذا المؤتمر تحديات وإخفاقات ترتبت عنها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كمسار مكمل لمشروع برشلونة، ومن خلال هذا الفصل سنحاول حوصلة أهم إنجازات هذه المشاريع وتقييمها وكذلك تسليط الضوء على تحديات هذه الشراكة والخروج بحلول مقترحة لنجاحها مستقبلا.

الفصل الثالث: الشراكة الأورومغاربية

المبحث الأول: مسار الشراكة الأوروبية المغاربية

في هذا المبحث سنحاول التركيز على مسار الشراكة الأوروبية المغاربية من خلال حوصلة دوافع هذه الشراكة وتسليط الضوء على مسار برشلونة ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروبية المغاربية

هناك عدة أسباب ودوافع دفعت كلا طرفي الشراكة إلى اللجوء لإقامة علاقات التعاون ولتنسيق الجهود في مختلف مجالات الشراكة: سياسيا، أمنيا، إقتصاديا، إجتماعيا وحتى ثقافيا.

- المصلحة الإقليمية المشتركة، حيث وجود هذه المصلحة يزيد من مستوى التنسيق والتعاون في غرب المتوسط، وأن غيابها وسيطرة المصلحة الوطنية يضعف من مستوى التنسيق والتعاون الإقليمي.

- طبيعة الموضوعات التي تواجه منطقة غرب المتوسط تؤثر بدورها على عمليات التنسيق والتعاون في المنطقة، حيث يلاحظ أن الموضوعات التي تلقى الإهتمام تعكس وجود مستويات معينة وقوية من التنسيق والتعاون الثنائي وإن العكس هو الصحيح.

- التراجع الملحوظ في مفهوم السيادة الوطنية وإتساع نطاق التدخل الدولي في الشأن الداخلي خصوصا في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وإشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الغربي للمتوسط، الأمر الذي يؤثر على نوع ودرجة التنسيق والتعاون الثنائي.

- إعطاء أولوية متقدمة للإعتبارات السياسية والأمنية على الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في نطاق التفاعلات العالمية، وهي التي تحدد بدورها درجة التنسيق والتعاون الثنائي.

- تقاطع سياسات الشراكة الأطلسية المتوسطية مع توجهات مجموعة (5+5) والسياسات الأوروبية المتوسطية، هذا التقاطع يحدد درجة ومستوى التنسيق والتعاون الثنائي خصوصا في جوانبه الأمنية الحساسة.[1]

1- ميلاد مفتاح الحراثي، **المرجع السابق**.

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة

قبل الغوص في مضمون مؤتمر برشلونة ودوافع عقده، لابد من تحديد مفهوم الشراكة الأورو-متوسطية التي ترجع إلى عام 1994 عندما تبنى المجلس الأوروبي سنة 1994 المقترحات التي جاءت في الكتاب الأبيض وطلب من المفوضية الأوروبية إعداد بيان إستراتيجي حول تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أورو-متوسطية لدفع سياسة الإتحاد الأوروبي نحو السلام والإستقرار والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة، وقد أوضح البيان الإستراتيجي الصادر عن المفوضية في نوفمبر 1994 أن الشراكة الأورومتوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب وإسرائيل، وأن هذه الشراكة سوف تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الإنطلاق نحو تعاون سياسي وإقتصادي أكبر يتضمن التنمية الإقتصادية والتجارة والإستقرار الإجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة إقامة منطقة أوروبية- متوسطية تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة، وقد أكد هذا المجلس الأوروبي في ديسمبر من عام 1994 في تبنيه لمقترحات بيان المفوضية الأوروبية الإستراتيجي[1]، وسنحاول في هذا المطلب معرفة أهم أهداف هذا المؤتمر مرورا بأسباب إنعقاده.

تم عقد مؤتمر برشلونة بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995، بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في مدينة برشلونة الإسبانية بمشاركة كافة دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر، وإثنتي عشر دولة متوسطية من ضمنها الجزائر، تونس، والمغرب، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وإستبعاد ليبيا لأسباب سياسية[2].

---

1 - شريط عابد، "**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية-حالة دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003)، ص 100.

2- وفاء بسيم، "**التعاون الأورومتوسطي**"، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، (أكتوبر: 1999)، ص 247.

ولا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الإتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر إستتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوروبا الكبرى، ألا وهي الإرتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم إقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.
- أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.
- تقوية إقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.
- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.
- الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الإتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسبابالقلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها: الفقر، البطالة الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.
- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها. [1]

من خلال هذه الدوافع عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والإقتصادية

1 -Alejandro colas, "**The limits of Mediterranean partnership: Civil society and the Barcelona conference of 1995**", Mediterranean quarterly, Fall (1997), P 6.

والإجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة، ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والإستقرار، وتوطيد الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة إقتصاديا وإجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات [1].

وقد وضع إتفاق برشلونة عدة آليات تسهر على تجسيد الشراكة الأورومتوسطية وتحقيق أهدافها، وهذا ما يظهر أساسا في إتفاقات الشراكة الثنائية، ودور البنك الأوروبي للإستثمار واللجنة الأوروبية التي تهتم أساسا بالشؤون المتوسطية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم وضع برامج للدعم المالي ترتكز عليها هذه الشراكة تمثلت في: برنامج ميدا الاول والثاني الذي استبدل بالبرنامج الأوروبي للشراكة والجوار إضافة إلى هيئتين تم إنشاءهما بمقتضى مسار برشلونة من أجل تعميق الحوار والتعاون بين الدول المتوسطية وهما:

- الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية L'Assemblée parlementaire التي تأسست سنة 2004 تضم 240 برلماني، لها صلاحيات إستشارية وتقدم توصيات في القضايا المتوسطية.
- أرضية أنا–لاند la fondation Anna lindh من أجل تعزيز التعاون الثقافي وتبادل الأفكار بين الشعوب المتوسطية والجمعيات الثقافية والمجتمع المدني[2].

كما تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الإقتصادية والمالية، والمشاركة الإجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالمؤتمر:

---

1 – آركيه رامازاني، "**الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة**"، سلسلة دراسات عالمية، العدد 22، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سنة النشر مجهولة) ، ص 08.

2 – محمد الامين لعجال اعجال، "**استراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيمات السياسية والادارية، (2007)، ص 171.

- شراكة أمنية وسياسية من أجل خلق منطقة سلام وإستقرار تستند على المبادئ العامة لحقوق الإنسان والديمقراطية.

- وشراكة إقتصادية ومالية لإقامة منطقة إزدهار مشترك من خلال وضع أسس منطقة حرة تضم جميع دول الإتحاد الأوروبي وشركائهم من دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى (المغرب العربي).

- وشراكة ثقافية وإجتماعية وإنسانية لتحسين التفاهم والحوار بين شعوب المنطقة وتطوير مجتمع مدني حر ومزدهر[1].

وقد تم دمج هذه الأهداف الثلاثة في سياسة شاملة واحدة لإدراك جميع الشركاء بأن القضايا الثقافية والإقتصادية والأمنية والمالية لا يمكن تناولها تناولا فعّالا بمعزل عن بعضها البعض[2].

وإذا أردنا أن نلخص الشراكة السياسية والأمنية التي جاء بها إعلان برشلونة للشراكة الأورومتوسطية نجدها تتضح من خلال خمسة مكونات سياسية هي:

1. الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة، وإعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية.
2. الإلتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والإنتماء وحرية الفكر والعقيدة.

---

1 – عبد الفتاح الرشدان، "**العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**" ، الطبعة الاولى، (ابوظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص 54.

2 - Déclaration de Barcelone: et programme de travail (Barcelone, 27 et 28 novembre 1995) voir le site: http://www.cvce.eu/obj/declaration_de_barcelone_27_et_28_novembre_1995-fr-0beb3332-0bba-4d00-bd07-46d8f758d897.html . (02/05/2015)

3. العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية والخضوع لنظم منع الإنتشار الدولية ،وإتفاقيات ضبط التسلح ونزع السلاح مع تجنب تطوير القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع[1].

4. مكافحة الإرهاب بالتعاون للتصدي له، ومظاهر عدم الإستقرار، والتضامن ضد توسيع الجريمة المنضمة، ومكافحة المخذرات، والهجرة غير الشرعية.

5. إحترام التساوي في السيادة والإمتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية وإحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

فمشروع برشلونة يسعى لتعزيز إستقرار منطقة المتوسط، لأن الشراكة الأورومتوسطية حسب البعض هي نوع من الأداة الأوروبية لنشر الديمقراطية في المتوسط ذلك أن هذه الأخيرة لا يمكن الإستغناء عنها لتحقيق التفتح الإقتصادي، فأصبحت الديمقراطية ومبادئها وقيمها ومؤسساتها تمثل جوهر الحوار السياسي الأورومتوسطي منذ سنوات، بحيث تعتبر الديمقراطية من الإهتمامات المشتركة ما بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتتسابق كلاهما على نشرها مع إختلاف المنطق الإستراتيجي لكلا الطرفين ففي حين لا تستبعد الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى القوة في ذلك، يعتمد الإتحاد الأوروبي الوسائل الدبلوماسية والمبادرات التعاونية[3].

كما عمل المؤتمر على إنشاء منطقة إزدهار مشتركة من خلال تشجيع تحرير إقتصاد السوق الحرة وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي، بإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية ولتحقيق هذا الهدف نجد

1- Filai Osman et Christian Philip, "**Le Partenariat euro- méditerranéen ; le processus de Barcelone : nouvelles perspectives**", (Bruxelles: bruyant, 2003) , p. 67

2 – عبد الفتاح الرشدان، **المرجع السابق**، ص 67.

3 - Dorothée Schmid, **le partenariat, une méthode européenne de démocratisation en Méditerranée ?, politique étrangère**, (paris, Armond colin, mars 2006), p. 545

أن المساعدة المالية الأوروبية أصبحت تتجاوز ما كان عليه الأمر في السابق كما هو موضح في الجدول رقم (03) كتمويل المشروعات وقروض الإصلاح الزراعي والهيكلي إلى تعزيز إصلاح الإقتصاد الكلي وتحقيق إصلاح واسع ونجد كذلك إنتهاج سياسات تجارة أوسع وأكثر إنفتاحا من جانب الإتحاد الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات الزراعية، وبعض المنتجات المصنعة من بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط وأيضا نجد تشجيع النمو المتوازن والمتواصل، بهدف التقليل من فوارق الدخل والفوارق الإجتماعية بين الإتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.

جدول رقم (03): القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار لبعض بلدان جنوب المتوسط في الفترة (1995-2001): [1]

الوحدة: ملايير أورو.

البلدان	القروض الممنوحة
الجزائر	1483
تونس	1081.3
المغرب	1508

المصدر: وزارة المالية 2002.

و بهذا مثل مسار برشلونة البداية الفعلية لمسار الشراكة، حيث تلته مجموعة من اللقاءات على مستوى الوزراء أهمها:

- مؤتمر مالطا في 15-16 أفريل 1997.
- مؤتمر باليرمو، إيطاليا 03-09 جوان 1998.
- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) في 15 -16 أفريل 1999.

1- برد رتيبة، **المرجع السابق**، ص 132.

- مؤتمر مرسيليا (فرنسا) في 15 -16 أفريل 2000[1].

1- عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21 ، (قسنطينة: مديرية النشر والتنشيط العلمي، جامعة منتوري، جوان 2004)، ص 109.

المطلب الثالث: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

ظهر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لتدارك النقائص التي عرفها مسار برشلونة الذي إنطلق من إسبانيا كأداة لخلق منطقة تبادل حر في منطقة المتوسط تمتد من تركيا إلى المغرب إضافة لإسرائيل ولدراسة مشروع الإتحاد من أجل المتوسط المعلن عنه في 2007 سنحاول في هذا المطلب معرفة هذا المشروع من خلال محتواه وأسباب إنعقاده والأهداف التي يسعى لها.

إنطلقت فكرة الإتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 2007/12/20 الذي دعا إلى قمة متوسطية، كما أن الرئيس الفرنسي ومنذ كان وزيرا للداخلية كان من بين المنتقدين بشدة لمشروع برشلونة، ففكرة الإتحاد المتوسطي التي صارت تعرف بالإتحاد من أجل المتوسط لاحقا فرضت نفسها في إجتماع الإتحاد الأوروبي ببروكسل (مارس 2008) رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القمة، وخلال هذه القمة قدمت فرنسا عرضا لبقية الدول الأوروبية يرسم ملامح الإتحاد الجديد والذي يهدف أساسا إلى:

1. تطوير التزويد بالطاقة.
2. تأميم الحزام الجنوبي للمتوسط والذي يعتبر منطقة حساسة.
3. العمل على تنمية المؤسسات الإقتصادية للدول العضوة.
4. العمل المشترك على إنشاء حماية مدنية ضد الكوارث الطبيعية.
5. بناء طرق سريعة برية و بحرية تسهل تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول المتوسطية[1]

1- عثمان طايبي، "**ساركوزي يصف قمة باريس بالناجحة ومبارك يصرح: دول عربية تريد إقامة علاقات عادية مع إسرائيل**"، الخبر، العدد 5372، الاثنين 14 جويلية 2008، ص 02.

كما دعا الرئيس ساركوزي لهذا المؤتمر في أثناء حملته الإنتخابية 2007/02/07 بطولون حيث جدد الدعوة للتعاون والإتحاد المتوسطي خاصة في زمان العولمة وبعد أن أصبح رئيسا أطلق الدعوة لحلمه الكبير في بناء حضارة متوسطية وهذا ماجاء في خطابه بطنجة يوم 2007/10/23 وقال بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء وركز ساركوزي على البعد الإنساني ودوره في بناء هذا المشروع[1].

وكما هو معلوم فمبادرة الإتحاد من أجل المتوسط فكرة طرفها الرئيسي هو الجانب الفرنسي إذن فهذه المبادرة جاءت لإعتبارات عديدة أهمها:

- القناعة التامة بأن مجال فرنسا الحيوي هو جنوب المتوسط وهذه حقيقة واقعة يؤكدها التاريخ نفسه.
- الإقتداء بنماذج أخرى على غرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على جنوبها فهي تستثمر مثلا من 70 إلى 71% من الإستثمارات الإجمالية في المكسيك، واليابان التي تسيطر على محيطها الآسيوي بحوالي 51 إلى 70% من إجمالي إستثمارات أندونيسيا وهو مالا تتوفر عليه فرنسا وتظل عاجزة عن الوصول إليه في المنطقة المتوسطية.
- التقليص من ظاهرة الهجرة الغير شرعية وكذا التقليص من مشكلة البطالة.
- الإهتمام بالمجالات ذات الطابع الإجتماعي على غرار الصحة والتربية ومحاولة تحسين مستوى هذين العنصرين نظرا لأهميتهما وتأثيرهما على مختلف جوانب الحياة الأخرى[2].

1- عبد القادر رزيق المخادمي، "**الاتحاد من اجل المتوسط الابعاد والافاق**" ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009-2010)، ص 80.

2- سامية بيبرس، "**الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو متوسطية**"، السياسة الدولية، العدد 174، (اكتوبر 2008)، ص 45.

كذلك تهدف المبادرة الفرنسية إلى إنشاء مراكز عديدة ومتطورة في مجال البحث العلمي، إضافة الى ذلك أيدت فرنسا فكرة إنشاء طرق برية (على الصعيد الجنوبي) وأخرى بحرية تربط دول الشمال المتوسطي بجنوبه، فيما يتعلق بالطريق الجنوبية فكانت هناك فكرة إنشاء طريق سيار من ليبيا إلى موريتانيا وهذا مايعود بفوائد عظيمة على مستوى الإقتصاد الكلي لدول المغرب العربي ويسهل أو يشجع تنقل أفراد هذه البلدان وهذا في حد ذاته هدف من شأنه أن يرفع من مستويات التعاون الإقليمي بشكل عام وحماية المتوسط من التلوث، وإنشاء مركز مشترك في ميدان الحماية المدنية[1].

أما على الصعيد السياسي فيمكن لنا أن نتساءل حول حظوظ هذه المبادرة الحقيقية في النجاح أو الولوج إلى أرض الواقع، خاصة أنها تزامنت مع إحدى الفترات العصيبة لاسيما فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إضافة إلى الهزات الكبيرة التي ميزت المنطقة الجنوبية مؤخرا، كما لا ننسى الإعتراض التركي على هذه المبادرة لأنها تعتبرها محاولة أوروبية عموما وفرنسية خصوصا من خلالها يحاول الطرف الفرنسي إبعاد تركيا عن محاولاتها الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي وتوجيهها نحو هذا المشروع الجديد[2].

يتشكل إعلان إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط من مقدمة و33 فقرة بينها الخلاصة (الفقرتان 32 و33) وملحق من صفحتين يتضمن مسودة بستة مشاريع رئيسية قررتها القمة، وتنص المقدمة على أن رؤساء الدول المشاركة في قمة باريس المقبلة " يتشاركون في القناعة في أن تحويل المتوسط إلى بحيرة

1- سعيد مقدم، "**من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط**"، صوت الاحرار، العدد 3066، (2008/03/23) ، ص 102.

2 -Georges mutin, **"Géographie du monde arabe"**, 3eme Edition mise a jour et augmentée, (Georges mutin), p 26.

سلام وديمقراطية وإزدهار يتطلب جهدا وعزما متجددين"[1].

كما جاء في الإعلان أن "الإتحاد من أجل المتوسط" وهو الإسم الرسمي للإتحاد الجديد، يقوم على "مكتسبات مسار برشلونة" بحيث أنه "شراكة متعددة الأطراف غرضها زيادة قدرات الإندماج والإنسجام الإقليميين" وهو يضم "كل الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في مسار برشلونة".

يعتبر الإعلان أن "الهدف المشترك" للإتحاد الجديد هو:

1. أن نبني معا مستقبل سلام وديمقراطية وإزدهار وتفاهما على المستويات الإنسانية والإجتماعية والثقافية مشددا على أن الإتحاد "طموح إستراتيجي مشترك للتعاطي مع التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمنطقة"

2. تعبير عن هدف مشترك وهو تحقيق السلام والنمو الإقتصادي ومحاربة الفقر وحماية البيئة والتغيرات المناخية والتعاون في محاربة الإرهاب.

3. بناء مستقبل مشترك يقوم على القيم المشتركة منها إحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة والأقليات ومحاربة العنصرية والشعور المعادي للأجانب والترويج للحوار والتفاهم المتبادل.

4. إلتزام الدول الموقعة بـ: تعميق الديمقراطية وإحترام التعددية السياسية عبر تيسير المشاركة في الحياة السياسية وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

---

1 - **"Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée"**, Paris le 13 Juillet 2008, www.eu2008.fr.

2- بيرند توم، "**بدائل ثقافية لإخراج" الاتحاد من أجل المتوسط "من مأزقه السياسي**"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/04، الرابط: www.dw-world.

5. وضع آليات جديدة لتعزيز الشراكة بين بلدان الإتحاد الأوروبي وباقي الشركاء المتوسطيين، عبر توزيع متوازن للمسؤوليات والمهام ورئاسة دورية مشتركة وقمم دورية مشتركة بين دول شمال المتوسط وجنوبه وأمانة عامة تكون عضويتها متساوية بين ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد.

6. إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية عبر تحسين مستوى الحوار السياسي بين الإتحاد والشركاء المتوسطيين والمبني على توسيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازن.

7. كما يسعى لتعزيز الشراكة بين الجانبين عبر إطلاق برامج ومشاريع إقليمية ملموسة في مجالات مختلفة من بينها الطاقة والبيئة والثقافة يتم خلالها إشراك أطراف عديدة (رسمية وأهلية) بشكل تغيب فيه نسبيا التعديلات البيروقراطية[1].

وتتلخص أهداف الإتحاد من أجل المتوسط في ستة مشروعات إقليمية هي:

- مكافحة التلوث في المتوسط: وقد قدمت المفوضية الأوروبية في 2008 مشاريع عملية تهدف الى إزالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020.

- إنشاء طرق بحرية برية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.

- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالإحتباس الحراري.

- وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط[2].

1- بيرند توم، **المرجع السابق**.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، "**الاتحاد من اجل المتوسط: الابعاد والافاق**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009-2010)، ص 31.

- تطوير جامعة متوسطية دشنت في بورتوروز (سلوفينيا).

- مبادرة المساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطية[1].

1- عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومغاربية بين الإخفاقات والإنجازات

في هذا المبحث سنحاول حصر أهم إنجازات وإخفاقات الشراكة الأورومغاربية من خلال مسار برشلونة وحصيلة إنجازاته وإخفاقاته من جميع جوانبه السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، أما المطلب الثاني سيخصص للتحديات التي واجهة مشروع الإتحاد من أجل المتوسط وكذلك حصيلة إخفاقته.

المطلب الأول: إنجازات وإخفاقات مسار برشلونة

بعد محاولات التقارب التي عرفتها منطقة حوض المتوسط بين دول الإتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية كالمغرب وتونس والجزائر، حيث تم إبرام إتفاقيات شراكة سنة 1969 مع المغرب وتونس كما تم إبرام إتفاقات تعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي سنة 1976، إلا أن هذه الإتفاقات إفتقدت لبعدها الحركي وضعف تأثيرها على مسار التنمية لدى الدول المغاربية إلى أن جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 لوضع اللبنات الأولى لهذا التكتل بين 25 دولة أوروبية المشكلة للإتحاد الأوروبي و 10 دول جنوب حوض المتوسط، إضافة إلى تركيا وإسرائيل وبإستثناء ليبيا كعضو ملاحظ وموريتانيا كعضو مرشح للإنضمام ومن هنا سنحاول في هذا المطلب حصر مجمل الإخفاقات التي طرأت على مسار برشلونة من خلال الجانب السياسي والأمني، الإقتصادي، والإجتماعي.

أولا: الجانب السياسي الأمني:

بالنسبة للجانب السياسي الأمني يتضح أن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي التي تعتبر أولوية إستراتيجية للإتحاد الأوروبي ودول المنطقة لا تزال تفتقر للحل، فعملية السلام توقفت عندما توصلت إليه منذ سنوات ولم يتحقق المزيد نحو سلام إسرائيلي مع سوريا ولبنان أو حتى إتفاق سلام حقيقي وصلب مع الفلسطينيين، يساعد على هذا الجمود إستفادة إسرائيل من الوضع الراهن والذي يعكس تفوقها وبالتالي

تفضيلها أن تستمر الأوضاع على ماهي عليه ورفضها أي تدخل أوروبي سياسي في عملية السلام فى الشرق الأوسط، وإن كان موقع تلك المسألة من "المتوسطية" قد إرتبط دائما بجدال داخلي طوال الوقت لكن لم يكن من الممكن تجنبه في كل الأحوال[1].

القضية الهامة الأخرى التي تفجرت بشكل غير مسبوق في هذا المحور ولم تكن بذلك الوضوح عند التوقيع على معاهدة برشلونة هي قضية الإرهاب، وهنا يمكن رصد حدث عالمي، إضافة إلى حدثين وقعا في القارة الأوروبية، الحدث العالمي هو 11 سبتمبر 2001 أما الحدثان في أوروبا فهما تفجيرات مدريد في مارس 2004 [2] وتفجيرات لندن في جويلية 2005 [3]، فقد تركت تلك الأحداث آثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على المسار التعاوني للعلاقات المتوسطية بين دول الإتحاد الأوروبى والدول العربية وخاصة المتوسطية منها الأقرب جغرافيا وإقتصاديا وثقافيا للدول الأوروبية على الجانب الآخر من المتوسط، فشددت الدول الأوروبية الرقابة على حدودها ونسقت فيما بينها من أجل "مكافحة الإرهاب" القادم إليها من خارج حدودها، فيما شكل تعارضا واضحا مع قيم ومبادئ وأهداف مفترضة إرتبطت بعملية برشلونة التي كانت تسعى بالأساس إلى تقريب المسافة وتضييق الفجوة القائمة على ضفتي المتوسط.

القضية الثالثة على هذا المحور هي قضية الديمقراطية بكافة أشكالها وصورها والتي أكدت أوروبا دوما على أهميتها وحيويتها، وأنها تمثل الطريق للخلاص من العديد من مشكلات جنوب المتوسط، ومع

1- أسامة فاروق مخيمر، "**ما الذي حققته "المتوسطية" بعد 10 سنوات من برشلونة...؟**"، ملف الأهرام الإستراتيجي، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04. الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=721334&eid=269

2- "**اسبانيا تحي ذكرى تفجيرات مدريد "2004**"، وكالة الأناضول، تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/12. الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/12/AF-2004

3- BBC HOME ,ON THIS DAY 1950-2005, **2005: Bomb attacks on London, 23/04/2015**
http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/july/7/newsid_4942000/4942238.stm

ملاحظة أن قضية الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم وإجراءات مثل: وجود آلية سلمية لتداول السلطة، وحرية الإنتخابات، وتقوية المجتمع المدني، ومكافحة الفساد ومشاركة المرأة... الخ[1].

فهي تتصدر قوائم العمل المعلنة في دول جنوب المتوسط، إلا أنها في حاجة إلى الكثير من الجهد والوقت والممارسة حتى تعطي النتائج المرجوة منها وتقترب من المعايير الأوروبية في هذا المجال.

ولعل أهم ما أثير في هذا الموضوع هو هل تفرض الديمقراطية من الخارج أم تنبع من الداخل، وكانت وجهة النظر الأوروبية هي أن الديمقراطية تنبع من الداخل وترتبط به، ولايمكن فرضها من الخارج، لكن تلك المقولة لم تكن تعبر عمليا عما يطرح بجدية بين الجانبين، وأدى ذلك إلى حساسيات فى الفترة الأخيرة[2].

ثانيا: الجانب الإقتصادي:

في هذا الجانب قدمت دول الإتحاد الأوروبي مساعدات ومعونات إلى دول جنوب المتوسط تقدر بحوالي 10 مليارات يورو، وذلك وفقاً لبرنامج "ميدا" إضافة إلى قرابة 12 مليار يورو قدمها بنك الإستثمار الأوروبي في شكل قروض، ومع إنضمام عشر دول جديدة إلى عضوية الإتحاد الأوروبي في مايو 2004، تظهر مخاوف من إحتمال تناقص المعونات والمساعدات والقروض التي يقدمها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط لصالح الدول المنضمة حديثا للإتحاد، خاصة وأن معظمها من دول وسط وشرق أوروبا التي تعاني من مشكلات إقتصادية ومالية وفي حاجة إلى دعم إقتصادي ومالي قوي من الإتحاد لمساعدتها في الإندماج في الإقتصاديات الأوروبية القوية كما أن إلغاء الحواجز على السلع

1- طرفاني عتيقة، "**التكامل الاقتصادي :حالة إتحاد المغرب العربي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر: معهد العلوم الإقتصادية، 1995-1996)، ص ص 99-100.

2- **المرجع نفسه**، ص 101.

والإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية على واردات السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي يعتبر غير عادل بالنسبة لأطراف الضفة الجنوبية، فهذا الإجراء سيؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأوروبية كما نجد هناك سياسة غير عادلة في تحرير أنواع السلع والمنتوجات (تجارة النسيج والملابس) دون أنواع أخرى (تجارة المنتجات الزراعية التي تعد هامة لدول الجنوب) يقلل من درجة الثقة في مشروع الشراكة[1].

كما لا يمكن إغفال مغزى رفض دول مثل فرنسا وهولندا التصديق على الدستور الأوروبي (في شهر ماي وجوان 2005) حيث كان واحدا من أهم أسباب الرفض هو الإعتراض على ما يجيزه الدستور الجديد من حرية إنتقال العمالة من الدول حديثة الإنضمام إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تعاني فيه تلك الأخيرة من نسب بطالة عالية تصل إلى حوالي 10% في فرنسا[2].

وهنا تظهر قضية الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله، بأشكالها الشرعية وغير الشرعية، فأحد أهم دوافع الإتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات والمعونات إلى دول جنوب المتوسط هو مساعدتها في إيجاد وظائف لمواطنيها عن طريق إنشاء المشروعات، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للشباب فيها وبالتالي لا يضطرون للهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي بحثا عن وظائف وسبل عيش لا يجدونها في بلدانهم ولكن رغم ذلك التفكير الجيد، ورغم المعونات تظل المشكلة شديدة الأهمية بالنسبة لأوروبا بلا حل، بل

1- كحال سعد الله، "**الشراكة الأورومتوسطية –دراسة حالة:- الشراكة الأورو-جزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996-1997)، ص 80.

2- ولعلو فتح الله،" **الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**"، الطبعة الاولى، (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982) ، ص66.

تتعقد مع حوادث الإرهاب في أوروبا التي تتبناها –للأسف الشديد– جماعات عربية تدعي أنها تمثل الإسلام[1].

ثالثا: الجانب الإجتماعي: تصب الجوانب السابقة في الجانب الإجتماعي وتنطلق منه، فهذا الأخير يهتم بالفكر والثقافة والتربية والتعليم والإتصالات وحقوق الإنسان والحوار والتنمية المستدامة وتقوية المجتمع المدني، ويمكن القول أن الإهتمام المشترك عبر ضفتى المتوسط بتلك القضايا يقلل الفجوة بينهما ويعمل على خلق جسور فهم وتواصل متبادل بين الجانبين، فالبحث عن التاريخ المشترك ونقاط الإلتقاء يعزز بقية الجوانب وما تتضمنه من قضايا وإهتمامات مشتركة[2].

وفي هذا الصدد، تتحقق نجاحات ملموسة مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في عام 1995، بما يعكس وعيا أكبر بأهمية الحوار بين الثقافات والأديان في المنطقة والبحث عن سبل الإلتقاء والتقارب وتعد مؤسسة "أنا ليند" للحوار بين الثقافات بين شعوب المنطقة الأورومتوسطية والتي دشنت بمدينة الإسكندرية (مكتبة الأسكندرية) وتمول جماعياً من الدول الأعضاء في معاهدة برشلونة أحد أهم الأمثلة على تزايد الوعي بأهمية حوار الثقافات والبحث عن الجذور المشتركة لها.[3]

وقد ظهرت في هذا الجانب أيضا مؤسسات مختلفة في مجالات التعليم والتدريب والإعلام والثقافة المشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط، لكن من الواضح أنه على الرغم من كل تلك النشاطات لاتزال هناك إشكالية، فالحوار بقي حبر على ورق ولم تحدث أي إسقاطات على الواقع.

1– عبد الرحمان يسرى أحمد، "**الإقتصاديات الدولية**"، (مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1993)، ص 70.

2– كحال سعد الله، **المرجع السابق**، ص 90.

3– عبد الرحمان يسرى أحمد، **المرجع السابق**، ص 72.

المطلب الثاني: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط: التحديات والإخفاقات

إن مشروع الإتحاد الجديد له طموحات كبيرة تعكس أهدافه وإيجابياته، وفي المقابل وحسب المحللين فإنه يواجه تحديات وعراقيل عدة مما يثير الشكوك حول نحاجه وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العراقيل التي تواجه مشروع الإتحاد من الأجل المتوسط وسنحاول ذكرها في ثلاث نقاط أساسية التي أثارت الشكوك حول إمكانية نجاح مسار هذا المشروع.

أولا: أن الإتحاد الجديد مازال أمام هاجس الثنائية (شمال–جنوب) بمعنى آخر ثنائية (الغني والفقير) فالإتحاد يجمع بين ضفتين متمايزين دول أوروبية منسجمة مع بعضها في إستراتيجياتها الساعية إلى تحقيق مصالحها بشكل عام، والمشكلة للمحور القوي في هذا الإتحاد، ودول الجنوب الغير متجانسة أصلا فيما بينها حول الرؤى والمصالح والأهداف بحيث لكل واحدة خصائصها وإستراتيجياتها وطموحاتها وهي تشكل المحور الضعيف في معادلة الشراكة والأهم من هذا وجود إسرائيل داخل هذا الإتحاد يعني وجود عنصر الإنشقاق، فالصراع العربي الإسرائيلي سيشكل –وكما كان في التجارب السابقة– الخلاف الأساسي بين دول الإتحاد كونه العقبة الأساسية الواقفة أمام نجاح مسار هذا الإتحاد إضافة إلى صعوبة تحقيق الأمن والسلام في المنطقة بين الدول في حالة حرب غير معلنة مع بعضها (رفض الدول العربية التطبيع مع إسرائيل)، دون أن ننسى التوترات القائمة ما بين الدول الأعضاء في هذا الإتحاد، مثل الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية والخلاف المغربي الأسباني حول مدينتي سبتة ومليلة وغيرها من النزاعات التي قد تشكل محاور لإنشقاق داخلي في جسد هذا المولود الجديد وقد تهدد كيانه ونموه[1].

ثانيا: إن دول جنوب حوض المتوسط ترتبط بعضويتها في إتحادات ومجالس أخرى، كالإتحاد الأفريقي ومجلس الجامعة العربية، وإنضمام هذه الدول إلى إتحاد جديد، قد يؤدي على الأقل إلى إنشغالها عنها، وقد يؤدي إلى

1– برد رتيبة، **المرجع السابق**، ص 239.

إقصاء وتهميش الدول الأخرى العضوة في تلك الإتحادات والتي لم يتم دعوتها للمشاركة في عضوية الإتحاد الجديد بسبب موقعها الجغرافي خارج منطقة الحوض وهذا الهاجس لا يشمل دول جنوب المتوسط فقط بل يشمل دول شمال الحوض أيضا فالإتحاد الأوروبي لم يكتم مخاوفه من إنسلاخ دول شمال الحوض الأوروبية من الإتحاد الأوروبي وإندماجها بالإتحاد الجديد، وعلى أساس هذه المخاوف، كانت المطالبة بتحويل تسمية الإتحاد الجديد من "الإتحاد المتوسطي" إلى "إتحاد من أجل المتوسط" كي تستبعد نقاط التشابه مع الإتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى دعا الإتحاد الأوروبي إلى مشاركة كافة دول الإتحاد (27) في عضوية الإتحاد الجديد كي لا يبقى مقتصرا على الدول الأوروبية الواقعة شمال حوض المتوسط، مما قد يحدث تمزق في النسيج الأوروبي الموحد من خلال إندماج بعض أعضائه في الإتحاد الجديد دون الأعضاء الآخرين، فهذا الهاجس تمكنت دول شمال الحوض من معالجته، دون أن تتوصل دول جنوب المتوسط إلى ذلك[1].

ثالثا: من أهم المصاعب التي تواجه المشروع المتوسطي الجديد – كما التجارب السابقة– هي مشكلة وضع المشروع حيز التطبيق، فعلى سبيل المثال، خصصت في إطار مسار برشلونة (برنامج ميدا) مبالغ مادية ضخمة من أجل تمويل المشاريع الإقتصادية في دول جنوب الحوض إلا أن هذه المبالغ لم ترى النور أبدا، وأن أوروبا اليوم أمام مشاكل مادية بسبب الإرتفاع الحاصل في أسعار مصادر الطاقة، وهذا ما سيثير التساؤل حول إمكانية توفير مبالغ مادية جديدة لتمويل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد وعد بما يعادل (14 مليار أورو) والمزمع صرفها على برامج المشروع الجديد وفي ظل الظروف الصعبة كما ترفض أوروبا أن تكون "البقرة الحلوب"، لذا أبدت تحفظاتها بخصوص مسألة التمويل، كون المشروع يحتاج إلى تمويلات ضخمة[2].

1– عبد اللطيف خالد، "**مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط**"، السياسة الدولية، العدد 123، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جانفي 1996)، ص 58.

2 - Chérif OUAZANI, "**Union pour la Méditerranée : une menace pour l'Afrique ?**", Jeune Afrique, 48**e** Année, N° 2478, (du 6 au 12 juillet 2008), p. 27.

ورغم الإتفاق على وضع حجر أساس المشروع على مخلفات مسار برشلونة ليشكل إمتدادا وإستمرارية له إلا أن الغموض والتخوفات مازالت تشوب هذا المشروع المتوسطي الجديد الذي وصف بأهدافه الطموحة، وإن الحديث عن مستقبل الشراكة المتوسطية الجديدة يبقى مرهون بحسابات الربح والخسارة فيه، فنجاح أو فشل المشروع يبقى مرتبطا أساسا بإمكانية هذه المبادرة أن تتجاوز أخطاء وعراقيل التجارب الماضية، ويمكننا أن نضيف أن نجاح مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط يعني نجاح الشراكة الأورومتوسطية ومسار برشلونة كونه مكمل له[1]، ولكن وللأسف هذا المشروع لم يرى النور وبقي حبر على ورق.

1- بوسالم رشيد ، "**حلف شمالي الأطلسي...من أجل حوار متوسطي**"، الجيش، العدد 454، (الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2001)، ص 36.

المبحث الثالث: التحديات وسبل تفعيل علاقات الشراكة

في هذا المبحث سنخصص له ثلاث مطالب، الأول يتضمن أهم التحديات التي واجهت وتواجه الشراكة الأورومغاربية، أما الثاني سنحاول حصر سبل مواجهة هذه التحديات والثالث سيخصص لمستقبل وآفاق العلاقات الأورومغاربية.

المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورومغاربية

إن دراستنا للعلاقات الأوروبية المغاربية تم ربطها بمفهوم مفتاحي إتفقنا على أن تكون علاقات تعاون بين الطرفين، كما أنه من الواجب الإتفاق حول تصور معين هو كيف يتصور كل طرف علاقته بالطرف الآخر فبالنسبة للتصور المغاربي لابد من البحث عن الإصلاحات من الخارج، أما التصور الأوروبي فيعتبر الطرف الآخر مصدر تهديد وخطر عليه ومن هنا يمكن القول بأن هذه العلاقات تحمل العديد من الخصوصيات ذات طبيعة إيجابية (مزايا) وأخرى ذات طبيعة سلبية (مشاكل) في ظل مزاحمة فكرية وتناقض في تصور كل طرف للآخر سنحاول التركيز على المنظور السلبي ودراسة المشاكل في هذا المطلب من خلال تناول مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها ومشاكل دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي، ومشاكل الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي.

أولا: مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها: هذه المشاكل هي إما حول الحدود أو الجوار أو سوء الإدراك وبالتالي يمكن تلخيص المشاكل الداخلية في مايلي:

- المشاكل والخلافات الحدودية بين الأقطار المغاربية وخاصة بين المغرب والجزائر (قضية الصحراء الغربية).

- توقف وإنقطاع مسيرة التحولات السياسية في مجمل الدول المغاربية وما نتج عنها من إنعدام الإستقرار في الجزائر، وإخفاق عملية التعاقب السياسي في المغرب[1].

- مواجهة الدول المغاربية صعوبة الإندماج الإقتصادي المؤسساتي فيما بينها بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوروبا، وبالتالي ستواجه هذه الأقطار منافسة شديدة من هذه النواحي.

- وجود إختلاف كبير في الأهداف والإستراتيجيات من جانب هذه الدول، فهناك من يريد التوجه إلى إفريقيا وهناك من يفضل أوروبا[2] .

ثانيا: مشاكل دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي: ويمكن ملاحظتها من خلال:

- عدم التكافؤ، حيث تتأثر دول المغرب العربي بأي تطور أو تغير تعرفه دول الشمال المتوسطي وغالبا ما يكون ذلك التأثر سلبيا، لأن التطور لدى الدول الأوروبية يجعل التوجه لدى دولها للإعتماد على المنتجات المحلية، وذلك على حساب منتجات الشريك المغاربي.[3]

- عدم شفافية ووضوح السياسة الأوروبية تجاه بعض القضايا الدولية الحساسة كظاهرة الإرهاب ففي حين تؤكد من خلال المؤتمرات المنعقدة على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة نجد أنها كانت تمثل

1- الدسوقي ابراهيم، " **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، السياسة الدولية، العدد 188، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1994)، ص 75.

2- بوسنينة المنجي، "**مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات**"، شؤون الاوسط، العدد 120، (خريف 2005)، ص 44.

3 -Bichara Khadra , "**Le partenariat euro- méditerranéen : après la conférence de Barcelone**", (paris : le harmattan, 1997). P, 50.

الأساس الذي كانت تنطلق منه تلك الجماعات لضرب إستقرار المنطقة[1].

- كما لا يمكن إهمال بعض المتغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات الأورومغاربية، من ذلك التحول الكبير في تصور هذه العلاقات من الجانب الأوروبي أين كانت ترتكز فيما سبق على التبادل التجاري المحض وعلى بعض التعاملات الإقتصادية، لتصبح الصورة في شكل نظرة إقتصادية بالإضافة إلى ما يعرف بالإصلاحات السياسية، كموضوع حقوق الإنسان والديمقراطية والسبب في ذلك واضح ويتمثل في كون الدول الأوروبية أوجدت لنفسها مجالا آخر للتحرك من دون منطقة المتوسط والمتمثلة في منطقة شرق أوروبا.

ثالثا: مشاكل الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية: والتي تمثلت في النقاط التالية:

- إن الاشكال الكبير الذي يشغل الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية يكمن في مسألة الأمن فالبطالة وعدم كفاية التعليم والتأهيل، وكذا تدني مستويات المعيشة بالنسبة للدول المغاربية أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة بشكليها الشرعي والغير شرعي[2].

- كما لا يمكن إهمال المخاوف التي كانت تنتاب الأوروبيين من تردي الأوضاع الأمنية في بعض البلدان المغاربية وخطورة إنتقالها إلى الضفة الأخرى، كما أن خطر النزاعات الداخلية في المغرب العربي لاتزال تهدد أمن وإستقرار المنطقة، كالنزاع في الصحراء الغربية مما أدخلت المتوسط في حالة عدم الإستقرار الأمني الذي بدوره يهدد القارة الأوروبية بالتخوف من إمتداد ظاهرة الإنفصال إلى أراضيها[3].

---

1 -Hatem ben Salem, "**les nouvelles données politico stratégique en méditerranée"**, (Paris : fondation des études de défense nationale, 1992). P, 75.

2 -Jacques Bourrinet , "**Le Dialogue Euro- Arabe",** economica, (paris :,1979). P, 32.

3- خالد الاشهب، "**اوروبا والعرب والمستقبل**"، مجلة اوروبا والعرب، العدد 166، (ماي 1997)، ص 25.

أيضا يعتبر واقع التسيير والأنظمة المالية والإقتصادية بصفة عامة بالنسبة لدول المغرب العربي أكبر عائق قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من التعاون، فعلى مستوى البنية الهيكلية بالنسبة للأنظمة المالية والمتعلقة بقوانين الإستثمار وآلياتها نجدها في مستوى لا يرقى لإستقطاب رؤوس الأموال على شكل إستثمارات (مباشرة/غير مباشرة) من الأموال الأوروبية ومن المعروف في أبجديات النظام الرأسمالي أن أصحاب الأموال المستثمرة هي للخواص من رجال الأعمال، وعادة ما يتميز هؤلاء بقدر كبير من العقلانية في توجيه أمواله وفتح مشاريع إستثمارية في البلدان الخارجية، من شأنها أن تحقق لهم أرباح وفق وتيرة متسارعة، غير أن هذه البيئة الطبيعية لنمو الأموال غير متوفرة نهائيا[1].

1- خالد الاشهب، **المرجع السابق**، ص 26.

المطلب الثاني: سبل مواجهة تحديات ومشاكل العلاقات الأورومغاربية

في هذا الصدد من الدراسة، سنحاول أن ندرس هذه العلاقة من خلال التطرق للحلول المقترحة لمعالجة مشاكل العلاقات الأورومغاربية وذلك بالمرور على الإجراءات المقترحة على الإتحاد الأوروبي ثم المغرب العربي.

أولا: بالنسبة للحلول على مستوى الطرف الأوروبي: يمكن تلخيص الحل في أنه يجب على أوروبا أن تغير من نظرتها للدول المغاربية على أساس أنها مصدر لعدم الإستقرار وتدفق للإرهاب والمخاطر ولتغير هذه النظرة السلبية إلى نظرة إيجابية تتعامل وفقها مع الطرف المغاربي بإعتباره حليف وشريك إستراتيجي وفي إطار العلاقات الأورومغاربية يجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها في الآتي:

- تعريف وتحديد الإحتياجات الإقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني وتثمين إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية.
- إدماج إهتمامات الحياة الإقتصادية والسوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهذا الأمر يتعلق بتحديد الأدوات والطرق لإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة من طرف المجتمع ككل.
- المساهمة في الإستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتوجات والكيفيات الصناعية.
- المساهمة في عملية نقل التكنولوجيا وإحداث مراكز للبحث العلمي[1].

1- زكي حنكوش، "**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 82 ، (سنة 2000)، ص ص75-76.

- إحداث ترابط فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية (الجامعة والمؤسسة والسياسات العامة) للبحث والتطوير.

- المساهمة في توفير متطلبات تغيير أنماط التعليم لتصبح أكثر تقبلا للمتطلبات التكنولوجية المتقدمة ومناسبا لشروط التعامل معها.[1]

ثانيا: بالنسبة للحلول على مستوى الدول المغاربية: من القضايا الجديرة بالعناية في مجال المساومة الجماعية المغاربية في إطار الشراكة الأورو– متوسطية، يمكن أن نذكر:

- الإصرار على إعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة التي تقوم بتطوير الصناعات الحديثة والمتقدمة في المنطقة المغاربية.

- نظرا لتمتع البلدان العربية المغاربية بمخزون هام للطاقة من النفط والغاز يمكن للبلدان المغاربية في إطار المساومة الجماعية أن تطرح على البلدان الأوروبية ضمان إمدادات الطاقة على مدى زمني طويل وعلى أسس تعاقدية مقابل تدفق التكنولوجيا الحديثة بتكلفة معقولة للبلدان المغاربية والمساومة حول المخصصات المالية الخاصة بعملية تأهيل الإقتصاديات العربية لتحقيق درجة معقولة من التنافسية لهذه الإقتصاديات.

- لكي تستفيد هذه الدول من إتفاقيات الشراكة يتطلب الأمر تحديد أهداف هذه الدول كوحدة إقتصادية في إطار المشروع المتوسطي، وتحقيق تكامل فيما بينها بتحرير السياسات التجارية ودعم إستقرار[2]

1- زكي حنكوش، **المرجع السابق**، ص 77.

2- سمير محمد عبد العزيز، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**"، الطبعة الاولى، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2001)، ص 251.

النظم النقدية والمالية، إذ أنّ قيام هذه الدول بالتفاوض كوحدة واحدة يعطيها قدرة تفاوضية أكبر تؤهلها للحصول على مزايا ومكاسب أكبر.[1]

ولاشك أنّ أوروبا قادرة على الإضطلاع بالدور الطلائعي في مجال تطوير وتحديث الإقتصاديات المغاربية المتوسطية كما فعلت اليابان مع الدول الآسيوية المجاورة لها، إلا أنّ الخيارات المطروحة أمام الدول المغاربية تعكس بوضوح ضرورة التعاون المغاربي كشرط أساسي للإستفادة من هذه الشراكة.

فإن على المغاربة والمعنيين توجيه هذا التعاون وفق تصورات بناءة إلى المجالات التالية:

1. التشجيع على زيادة حجم الإستثمار بما في ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للبنى الأساسية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة وفي مجالات دعم المؤسسات التعليمية والبحث العلمي وتدريب الكوادر البشرية على التكنولوجيا المتطورة، فأهمية إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أنه مصدر للمعرفة والتكنولوجية، كما أنه يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحريك الآلة الإنتاجية وبالتالي الإرتقاء بمستويات التجارة والمبادلات التجارية، وإذا أشرنا إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الإستثمارات فإن مشاركة الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي لا تمثل إلا حصة ضئيلة جدا من مجموع الإستثمارات الأوروبية في العالم، وهذا بالرغم من أن أغلبية الإستثمارات في الدول المغاربية هي من أصل أوروبي.

2. تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية) يتطلب توفير القاعدة العلمية والتكنولوجية ومؤسسات قادرة على إستخدام هذه القاعدة وتوظيفها لإستمرار التنمية، وهذا هو الدور المطلوب من الإتحاد[2]

1- سمير محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**.

2- **المرجع نفسه**، ص 249.

الأوروبي كشريك إقتصادي وتجاري للدول المغاربية وبالتالي يستوجب عليه القيام بهذا الدور والمساهمة في رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة.

3. المفارقة للدول العربية المتوسطية تتلخص في توفر عمالة رخيصة ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الإستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة، وإنطلاقا من أن الإتحاد الأوروبي يسعى لدفع التنمية في المنطقة العربية إنسجاما مع رؤيته وتحقيقا لأهدافه ومصالحه (التوازن الإقتصادي الأوروبي الأمريكي)، فالمطلوب منه المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول العربية تعليما وتدريبا وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج.

4. لابد من إنشاء شبكة معلومات مغاربية–أوروبية تجمع كل ما ينتج من ميادين البحث والإستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية، ويتوجب على الجانب الأوروبي القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها في الدول المغاربية، وإقامة مشروعات مشتركة للبحث والتطوير في مجالات الزراعة، الصناعة، البنى التحتية، البيئة ...الخ.

5. النمو الإقتصادي ومستوى التعليم مفهومان متسايران ومترابطان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر والنظم التعليمية للدول المغاربية عموما لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي وإنحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي، وبالرغم من تطور حصة التعليم العالي العلمي تجاه الدول المغاربية لتثمين الإختصاصات العلمية، يبقى غياب اللاحم بين التعليم[1]

1– سمير محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص 250.

والإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة هذه الدول تكوين كوادر علمية وتكنولوجية قادرة على إنعاش عملية التجديد والتطور التقني، وبالتالي التعايش مع المتغيرات الهيكلية لإقتصادياتها[1].

1- سمير محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**.

المطلب الثالث: مستقبل وآفاق العلاقات الأورومغاربية

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض ثلاثة تصورات مختلفة لمسار العلاقات الأوروبية المغاربية في المستقبل إعتمادا على ثلاثة سيناريوهات لتطور الشراكة الأورو–مغاربية أمام التحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة وهي:

أولا: السيناريو الخطي (إستمرار الوضع القائم): أي إستمرار الوضع القائم بين دول الشمال المتوسطي والمتمثلة أساساً في الإتحاد الأوروبي ودول الجنوب عامة والدول المغاربية خاصة (الجزائر، المغرب وتونس)، قبل عقد مشروع الشراكة الأورو–متوسطي في إطار إعلان برشلونة 1995 سيبقى على ما كان عليه في السابق فالإتحاد الأوروبي سيستمر في إكمال سياسته التكاملية والإندماجية وإقامة سياسة أوروبية مشتركة ومتناسقة سواءً تعلق الأمر بالجانب السياسي والأمني أو الإقتصادي والمالي وحتى الإجتماعي والثقافي، حيث نجدها موحدة في إطار سياستها في مجال الهجرة وكيفية القضاء على الهجرة السرية وكذا تشديدها على موضوع تنقل الأشخاص مقابل تنقل رؤوس الأموال والخدمات، ضف إلى ذلك موقفها الموحد في إطار حوار الثقافات والحضارات وبناء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

وبالمقابل نجد أن هناك إستمرار في هشاشة التعاون والتنسيق بين الدول الجنوبية عامة وبين الدول المغاربية خاصة، الذي يتميز بالصبغة التنافسية والنمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون والتكامل على غرار إتحاد المغرب العربي، وبالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة في كافة الميادين والمجالات وهذا راجع إلى النظرة الضيقة والمصالح الشخصية التي تقف عائقا كبيراً أمام هذا التعاون كما تبقى العلاقات الأورو–مغاربية على ماهي الآن عليه من إختلال في التوازن بين الضفتين، فالدول الأوروبية دول متقدمة وموحدة أما دول المغرب العربي فهي دول نامية ومشتتة، ضف إلى ذلك أن مشروع الشراكة

1– نافعة حسن، "**مستقبل النظام العربي بعد التسوية**"، السياسة الدولية، عدد 140، (مصر: 2000)، ص77.

الأورو–مغاربية هو مشروع أوروبي مئة بالمائة، فالإتحاد الأوروبي هو الطرف الملقي، أما دول الجنوب هي الدول المتلقية من دون أي محاولة للمناقشة أوالإعتراض، وما يترتب عنه من إجراءات قانونية تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع الشراكة.[1]

والأدلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، فبالنسبة للطرف المغاربي، فإن إستمرار ضعف النظام الإقليمي المغاربي وتفكك وحداته بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية والطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الإقليمي خاصة أزمة الصحراء الغربية والخلافات حول إحتمالات التسوية فالإتحاد المغاربي يعرف ركوداً كبيراً نتيجة إستمرار العقبات القائمة، ولا يزال يتقدم إلى الساحة الدولية بإعتباره مغرب دول، والأكثر من ذلك مغرب أجهزة دوله في وضعية دفاعية وأنظمته في أزمة ورد فعل من التخوفات الإجتماعية، وفعلا فإنه على المستوى الداخلي للدول لازالت أزمة الثقة قائمة بين الشعب والحكام نتيجة غياب الديمقراطية، بل تعمقت هذه الأزمة بسبب إنتكاس بعض التجارب وفقدان الأمل في التغيير بالنسبة لأنظمة أخرى (المغرب)، وهذا الوضع سيرشح ليس طرح مسألة شرعية السلطة فقط بل مشروعية السلطة في حد ذاتها، أما على مستوى العلاقات بين أطراف الإتحاد فنلاحظ أن هناك ضعفاً في المبادلات البينية بين دول المغرب العربي وحتى مع باقي الدول الأخرى الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط ولازالت الخلافات الحدودية تسهم أيضا في عدم تقارب الأطراف خاصة النزاع الصحراوي وتعبر الخلافات السابقة عن عدم إستعداد الدول للتنازل عن بعض الحسابات القومية الضيقة لصالح التعاون والعمل المشترك، بل الأكثر من ذلك تعقيداً تلك الإتفاقيات المنعقدة على المستوى الإقليمي على غرار ما قامت به تونس مع الإتحاد الأوروبي 1995 والمغرب 1996 والجزائر 2002 بصفة منفردة ضف إلى هذا تجاهل مشروع الشراكة وإلغاء القيود أمام إنتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول المتوسطية

1– نافعة حسن، **المرجع السابق**، ص 79.

النامية وإستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية مما يقيد بذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية، كما أن الشراكة تقوم على الإنتقاء وعدم التكافؤ حيث تم رفع الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والخدمات ولم يتم رفعها على تنقل العنصر البشري والعمالة وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المغرب العربي إلى أقطار الإتحاد الأوروبي.[1]

كما أن مشروع الشراكة ينفي وجود الهوية المتوسطية، وتحديدا العربية منها لاسيما وأنها تتفاوض بصورة منفردة وككيانات منعزلة مع الطرف الأوروبي المتكامل إقتصاديا والمتماسك سياسيا وعسكريا ممثلا في المفوضية الأوروبية العليا، كما دعم الإتحاد الأوروبي للبعد الإقتصادي في وثيقة برشلونة وكذا البعد السياسي في حين أهمل أرضية التقارب الحضاري المتمثلة في البعد الإجتماعي–الثقافي الذي لا يخدم كثيرا دول الإتحاد، الأمر الذي يؤكد النوايا الغير صادقة للإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة أورو–متوسطية شاملة وإقتصارها فقط على المواضيع والميادين التي تخدم مصالحه.

وفي سياق ذلك تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو "الإستعمار" حيث تساهم المبادرة الأوروبية في إرساء نظام متوسطي جديد تحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب الضعيفة سابقا مع توضيح آليات التعامل بين الضفتين لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب تكريسا لتبعيتها لدول الشمال، وبالتالي فهي نمط جديد للتعامل الرأسي وإمتداد لصيغة العلاقات الإقتصادية غير المتكافئة بين الضفتين.

وبناءا على ذلك تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الدولي الراهن، بعيدة المنال نسبيا طالما لم يتم تجاوز العقبات وتدارك الوضع بإعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب وأهميتها وضرورتها.

1– نافعة حسن، **المرجع السابق**.

ثانيا: سيناريو التغيير (الإصلاحي): وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي من خلال إتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغاربي، وإشراكه في إتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين.

وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي– عربي، ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كإتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر خاصة من جانب القادة السياسيين أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الإتحاد الأوروبي تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة، ولتنفيذ مقتضيات المشروع المتوسطي يتطلب إستراتيجية أورو– متوسطية نابعة من الرغبة الحقيقية للضفتين ولمصالحهما المشتركة غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهم سلبا، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي والمكمل لبعضه البعض، يرتبط الأول بإلتزام الإتحاد الأوروبي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الثاني بإرادة التصميم لدى الشركاء المتوسطيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها[1].

وحتى يكتب النجاح للشراكة الأورو–متوسطية وتجسيد المسعى، عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الإسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الإلتزام بها وهي:

1– نافعة حسن، **المرجع السابق**، ص 81.

- التكافؤ بين الضفتين مع الإحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف بإعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة.

- توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول أمورهم المشتركة كما يجب أن يكون تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا ومرتبط مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة.

- ضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يقتضي أكثر جدية وخاصة من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين.

- الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الإتحاد الأوروبي بمراجعة إجمالية للماضي والإعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي لاسيما وأنه المسؤول المباشر عن تواجد إسرائيل على أرض فلسطين لذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة لردعها والحد من عدوانيتها وأيضا السبب في النزاعات الحدودية[1].

هذا السيناريو بقدر ماهو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جداً تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الإتحاد الأوروبي في إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية عامة والدول المغاربية خاصة بحكم أنها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبيين، ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية في المنطقة (إتحاد

1 -Basfao Kacem et robert jean, "**le Maghreb, l'Europe et la France"**, (Paris, CNRS, édition, 1992).p 99.

المغرب العربي) الذي أصبح أكثر من ضرورة لتوحيد بلدان المغرب العربي ووقوفها ككتلة واحدة وتبنيها لسياسات مشتركة تجاه الإتحاد الأوروبي على غرار ما يفعله هو وهذا لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية قوية وواقعية وملموسة من أجل تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك تلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين، فتحقيق الإتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن في ظل التحولات والتكتلات الجهوية الإقليمية والدولية التي تجري في الساحة الدولية.

ثالثا: سيناريو فك الإرتباط (الراديكالي): يقوم هذا السيناريو على مفهوم الإنعزال والإنكفاء ودخول متغيرات هامة غير مرئية أي أن دول الإتحاد الأوروبي وبعد تحقيقهم لخطوات متقدمة من التوسع والتكامل الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي، السياسي والأمني وصولاً إلى المؤسساتي، ستنعزل على نفسها غير آبهة بما سيجري في المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة مع دول المغرب العربي التي تعتبر العصب الحيوي في الضفة الجنوبية بالنسبة للإتحاد الأوروبي وسيدعم ذلك تلك السياسات والإجراءات المشتركة التي تتخذ تجاه كل الميادين السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي تكرسها السياسة الأوروبية الموحدة.

ضف إلى إمكانية إستغناء الإتحاد الأوروبي أو بالأحرى التقليل من تعاملاته مع الضفة الجنوبية وعدم إعطائها قيمة مادية ومعنوية خاصة بعد تفتح أوروبا الغربية على الشرقية بعد إنضمام الدول العشرة سنة 2004 الأمر الذي سيمكن أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون اللجوء إلى الدول الجنوبية[1].

1- العياري الشاذلي، "**آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، الخيار الأوروبي: الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**"، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 30.

وفي مقابل ذلك نجد أن الدول الجنوبية تكتفي بذاتها على غرار إتحاد المغرب العربي فيعتمد على قدراته وإمكانات دوله المتواضعة في معالجة جل المشكلات التي تواجههم في كافة الميادين السياسية والأمنية والإقتصادية والمالية، الإجتماعية والثقافية ومن ثم عدم حاجته إلى سياسة مشتركة مع الإتحاد الأوروبي إطلاقا، وهذا مستبعد جدا نظرا لضعف هذه الدول من الناحية الإقتصادية، وعدم توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة حكمها.

يبدو أن هذا السيناريو مستبعد جدا، إذ أن ذلك يتناقض مع منطق العلاقات الدولية ومبادئ الإعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب والدول كما يتناقض مع الإتجاهات الجديدة في مجال الإعلام والإتصال والمعلوماتية التي تكاد تجعل من العالم قرية صغيرة.

إن أوروبا رغم قوتها المتعاظمة وخطواتها التكاملية المتسارعة إلا أنها تبقى بحاجة ماسة إلى جيرانها في الجنوب وخاصة دول المغرب العربي، نظرا لما تصبو إليه في أن تكون قطبا عالميا مميزا في إطار العلاقات الدولية الراهنة فالمغرب العربي ليس إفريقيا ولا يمثل الجهة الغربية للمشرق الإسلامي فحسب ولكنه فضاء مختلط وبالأحرى نسق تبادل مع أوروبا وبصفة أخص مع أوروبا الجنوبية (فرنسا ،إيطاليا ،إسبانيا...) والتي تضم الإمبراطورية الإستعمارية السابقة التي تعتبر جزءا من الإتحاد الأوروبي والتواجد العربي والإسلامي وخاصة المغاربي في الدول الأوروبية لخير دليل على ذلك، ضف على ذلك التواجد الأمريكي في المنطقة وخاصة المغرب العربي الذي تسعى من وراء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات معه وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي يهدد المصالح الأوروبية في المنطقة[1].

1- العياري الشاذلي، **المرجع السابق**.

بل وعلى العكس من النزعة الإنعزالية الأوروبية فإن هناك من يدعو إلى مزيد من توطيد العلاقات خاصة مع (الجزائر، المغرب، تونس) فهي ليست كمثيلاتها مع باقي العالم العربي لأن هوية المغرب العربي هي متوسطية وليست فقط عربية [1].

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فإن خيار العزلة يتطلب تحقيق الإكتفاء الذاتي في جميع المجالات وخاصة الإقتصادي منه (رغم توفر الإمكانات لقيام ذلك) وهذا الوضع ليس متاح لها لا الآن ولا في الآجال القصيرة المقبلة بسبب التبعية والتخلف السياسي والإجتماعي الذي تعاني منه مما يجعل من علاقاتها وتبادلاتها مع الدول الأوروبية أكثر من ضرورة في ظل إنتظار دور فعال لإتحاد المغرب العربي والتنازل عن الأفكار الضيقة التي تحكم عقول ساسته، ولملأ الإقتداء بالتجربة الأوروبية والإنطلاق من الشراكة الإقتصادية البينية، لطالما أن هذه التجربة نجحت في العديد من مناطق العالم مع التأكيد أن عوامل التعاون والشراكة متوفرة أكثر من عوامل التفرقة لو أحسن إستغلالها[2].

وكإستنتاج أخير يبدو أن السيناريو الأول هو الأقرب إلى الواقع المعاش وهو الأفضل لأن ترسم من خلاله الشراكة الأورو–متوسطية حيث أنها ستبقى رهينة النظرة الأوروبية للمنطقة وإنعكاسا لها في ظل غياب رؤية جنوبية موحدة.

1 -Basfao kacem et robert jean ,op cit p 316 .

2– العياري الشاذلي، **المرجع السابق**، ص 33.

الفصل الثالث: الشراكة الأورومغاربية

إن من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المغاربي، هي إتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين، فقد مست كل الجوانب السياسية الإقتصادية الإجتماعية، والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الإتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد إتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

ونلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسعى إلى إستكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية وإجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمساعدات مالية لإنعاش إقتصاديات الدول المغاربية المتدهورة.

كما أن مجمل المشاريع بقيت حبر على ورق، ورغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأورومتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون والإندماج لإقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين، لذلك يجب أن تكون النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته العلاقات الأوروبية المغاربية وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

الخاتمة

الخاتمة

نخلص من خلال إنجاز هذه المذكرة ونؤكد على أهمية هذه الشراكة كنقطة إنطلاق متينة من أجل الوصول إلى أنواع أخرى من التعاون وتحقيق أهداف تخدم أطرافها، فالشراكة الأورومغاربية تمثل تحديا حقيقيا لمختلف الأطراف المشاركة فيه نظرا لضرورة الوصول إلى نتائج إيجابية وهذا من أجل تحسين الأوضاع السائدة في المنطقة فمن دون الوصول إلى النتائج المرجوة والمتمثلة أساسا في بناء جسور مشتركة نحو التطور والرفاه في المتوسط الواحد تبقى الأوضاع السائدة من تدهور إقتصادي ولا إستقرار سياسي وكذا تمايز ثقافي آخذة في الإتجاه العكسي أي نحو السيناريو الكارثي ولسوء الحظ هو ما نحن نشاهده في زمننا هذا.

ومن خلال تحليل موضوع العلاقات الأوروبية المغاربية أو الشراكة التي تربط ضفتي المتوسط منذ نشأتها إلى غاية عرض آفاقها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تعتبر خلاصة عامة وشاملة للموضوع في النقاط الأساسية التالية:

- لاحظنا من خلال الدراسة أن مسار التعاون غرب المتوسط أو منتدى 5+5 يعبر عن عودة إلى السياسات الجزئية التي إنتهجتها الدول الأوروبية في إطار السوق الأوروبية المشتركة وفي شراكتها مع دول المغرب العربي المستقلة حديثا، إلا أن هدف الدول الأوروبية الذي كان في البداية محصورا في المصلحة الإقتصادية، أصبح في صيغته الحديثة يسعى أكثر إلى تحقيق أهداف جديدة على غرار الأهداف الإقتصادية.

- عجز المسار الأوروبي لبرشلونة يرجع إلى ظهور مجموعة من التحديات –الجديدة/القديمة– والتي من بينها إفتقار المبادرة الأورومتوسطية للإرادة السياسية الموحدة وتردد الإتحاد الأوروبي في سياسة توسعه ما بين الشرق والشمال، وبين ضرورة الإتجاه نحو الجنوب، ضف إلى ذلك

الخاتمة

التردد الأوروبي تجاه العديد من القضايا المتوسطية، مثل القضية الفلسطينية التي تعتبر العائق المحوري لمسار برشلونة وكل مساعي الشراكة الأورومتوسطية، ضف إلى ذلك مشاكل أخرى عدة كالهجرة والفقر والتدهور البيئي والحروب والديون التي تتصل كلها ببعضها لتشكل عوامل تساعد في إزدياد التحديات على ضفتي المتوسط دون إهمال مسؤولية دول الضفة الجنوبية في الوضع القائم فإخفاقات التنمية والنمو الديمغرافي السريع..إلخ إنعكس سلبا على مشروع الشراكة.

- إن علاقات الشراكة الأورومتوسطية وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين إلا أنها في شكلها الحالي تعبر بدرجة أكثر على نوع من هيمنة الدول الأوروبية وتبعية دول الجنوب المتوسط كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية خاصة الإقتصادية منها ذات طبيعة غير عادلة وغير متكافئة ولصالح الدول الأوروبية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية بحيث أن هذه العلاقات تشكل نوع من الإمتداد للعلاقات ذات الطابع الإستعماري، مما جعل منها مانعا لإحداث التطور والتنمية في جنوب المتوسط وعرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها والدليل على ذلك الجمود الذي يعرفه مشروع إتحاد المغرب العربي.

- وتوصلنا إلى أن الجمود الذي عرفه مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية يعكس عدم قدرة الهياكل الموجودة على مواجهة التحديات الجديدة للمنطقة مما إستلزم اللجوء إلى إيجاد مشاريع جديدة لإستيعاب هذه التحولات ولقد تبين أن الحل يكمن في إسقاط الجدار الفاصل بين أوروبا وجنوبها خاصة ما يتعلق بالإختلاف الإقتصادي بين ضفتي المتوسط التي أثرت على طبيعة "الشراكة" بينهما والتي حولت دول الجنوب إلى مجرد مصدر للطاقة النفطية والغازية وسوق أوروبية.

الخاتمة

- بخصوص مبادرة "الإتحاد من أجل المتوسط" فإن صيغتها الأولية التي طرحها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كانت تعبر على رغبة فرنسا في إسترجاع مجدها الضائع خاصة وأن هذه الأخيرة في فترة ترأسها الإتحاد الأوروبي منذ بداية شهر جويلية 2008 شهر إنعقاد قمة باريس إلا أن الإصرار الأوروبي على وضع المبادرة على سكة مسار برشلونة والإلتزام الفرنسي أمام شركاءها الأوروبيين لعب دورا هاما في تعديل المبادرة لتصبح أكثر واقعية، مما أكد إستمرارية جوانب الشراكة وفق ما ورد في إعلان برشلونة بمعنى أهمية العمل المشترك وفق المسارات الثلاث المعروفة (السياسي والأمني، الإقتصادي والمالي، الإجتماعي الثقافي).

- ومما إستنتجناه كذلك أن الشراكة الأورومتوسطية في ظل الظروف العالمية والتكتلات الإقتصادية الدولية الراهنة أصبحت هدفا إستراتيجيا يخدم الدول المتوسطية بنسب متفاوتة بل ويخدم أكثر وبالدرجة الأولى الدول الأوروبية وأن الهدف الأساسي الذي يجب أن تنظر إليه الدول المتوسطية الجنوبية في هذه الإتفاقية ليس فقط كيفية الحصول على أكبر قدر من المكاسب والمنافع من هذه الشراكة وإنما يجب أن تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدم ملموس في أحوالها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مما يساعدها على الوصول إلى المساواة الحقيقية التي يمكن أن ترتكز عليها الشراكة الأورومتوسطية.

- ولقد إستنتجنا أيضا أن منطقة الحوض المتوسط رهينة إستمرار الوضع القائم في إنتظار غد أفضل يسوده السلم والأمن والإستقرار الدائم، بحيث أكد لقاء باريس من خلال ما عرفته القمة التأسيسية من إشكالية في جمع أطراف الحوار والشراكة حول طاولة واحدة خاصة من جراء رفض جملة معتبرة من الشركاء– الجنوبيين خاصة – الجلوس قرب رئيس الحكومة الإسرائيلية

الخاتمة

وأن أهم العقبات التي مازالت تواجه المبادرات المتوسطية هي قضية الصراع العربي–الإسرائيلي مما يجعل منها جوهر التحفظات المتعلقة بنجاح الشراكة الأورومتوسطية.

على هذا الأساس تبقى منطقة البحر الأبيض المتوسط في إنتظار تجسيد وتطبيق برنامج حقيقي وجدي ينظر إلى مواضع الخلل ويبحث في جذور الأسباب التي تقف وراء العجز والفشل لمعالجتها وتحقيق الغرض المنشود الذي يتلخص في إقرار السلم والإستقرار في إقليم المتوسط، إلا أن هذا الأمر يكاد أن يصبح حلما.

في نفس السياق فمن الأفضل تجسيد تعاون تدريجي في المنطقة وهذا من خلال ضم الأعضاء الذين لهم قابلية أكثر للتعاون وهذا كأن تعزز صيغة التعاون 5+5 والذي يجمع الدول الأوروبية ونظيرتها المغاربية المطلة على المتوسط حيث أنه من الممكن أن تتطور هذه الشراكة على هذا المستوى خاصة وأن المصالح المشتركة بين هذين الطرفين كبيرة جدا، كما أن العديد من الخلافات الموجودة يمكن الإتفاق حولها على غرار الماضي الإستعماري كمثال لهذه الخلافات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا . باللغة العربية

أ- الكـتـــــــب:

1. إبراهيم العفاس، عمر. "**نظريات التكامل الدولي الاقليمي**". الطبعة الاولى، ليبيا: بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2008.

2. الإبراهيمي، عبد الحميد. "**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**". الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

3. بيليس، جون. وسميث، ستيف. "**عولمة السياسة العالمية**". الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

4. الحاج، علي. "**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2005.

5. حسن، الهموندي واخرون. "**الموسوعة الاقتصادية**". بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1980.

6. حسين، عمر. "**التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر**". الطبعة الاولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

7. خضر، بشارة. "**أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**". بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993.

8. رزيق المخادمي، عبد القادر. "**الاتحاد من اجل المتوسط الابعاد والافاق**". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009-2010.

9. الرشدان، عبد الفتاح. "**العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**" . الطبعة الاولى، ابوظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

10. الشاذلي، العياري . "**آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، الخيار الأوروبي: الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**". الطبعة الاولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

قائمة المراجع

11. الشلبي، جمال. "**العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة**". عمان: دار فارس للنشر والتوزيع، 2000.

12. صارم، سمير. "**اوروبا والعرب، من الحوار الى الشراكة**". دمشق: دار الفكر، 2000.

13. عبد الرحيم، اكرام. "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**". القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

14. عبد العزيز، سمير محمد . "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**". الطبعة الاولى، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،2001.

15. عبد القادر السويفي، عبد الهادي. "**التجارة الخارجية**". القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007.

16. عودة، جهاد. "**النظام الدولي نظريات وإشكاليات**". الطبعة الاولى، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

17. غضبان، مبروك. "**المدخل للعلاقات الدولية**". الطبعة الاولى، الجزائر: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005.

18. غضبان، مبروك. "**المدخل للعلاقات الدولية**". الطبعة الثانية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

19. فتح الله، ولعلو." **الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**". الطبعة الاولى، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982.

20. الكثيري، مصطفى. "**الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**". الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986.

21. مصباح، عامر. "**تكامل المغرب العربي الابعاد والمقاربات**". الطبعة الاولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

22. مصباح، عامر. "**نظرية العلاقات الدولية–الحوارات التظرية الكبرى**". القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

قائمة المراجع

23. مصطفى، كمال. ونهرا، فؤاد. " **صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**". الطبعة الاولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

24. نافعة، حسن. "**الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

25. يسرى، أحمد عبد الرحمان. "**الإقتصاديات الدولية**". مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1993.

ب- الدوريات والمجلات:

1. ابراهيم، الدسوقي. " **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، السياسة الدولية، العدد 188، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (1994).

2. الاشهب، خالد. "**اوروبا والعرب والمستقبل**"، مجلة اوروبا والعرب، العدد 166، (ماي 1997).

3. بسيم، وفاء. "**التعاون الأورومتوسطي**"، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، (أكتوبر: 1999).

4. بيبرس، سامية. "**الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو متوسطية**"، السياسة الدولية، العدد 174، (اكتوبر 2008).

5. حسن، نافعة. "**مستقبل النظام العربي بعد التسوية**"، السياسة الدولية، عدد 140، (مصر: 2000).

6. حسين، إبراهيم. "**المحور الاقتصادي المالي لمؤتمر برشلونة**"، مجلة الشؤون العربية ،العدد 88، (القاهرة: ديسمبر 1996).

7. حنكوش، زكي. "**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي**"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 82 ، (سنة 2000).

8. خالد، عبد اللطيف. "**مستقبل العلاقات بين شمال و جنوب المتوسط**"، السياسة الدولية، العدد 123، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، جانفي 1996).

9. اللاوندي، سعيد. "**عملية برشلونة الأورومتوسطية –الدوافع الافاق والتحديات**"، قضايا، السنة الثانية، العدد 13، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، جانفي 2006).

قائمة المراجع

10. رامازاني، آركيه. "**الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة**"، سلسلة دراسات عالمية، العدد 22، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سنة النشر مجهولة).

11. رشيد، بوسالم. "**حلف شمالي الأطلسي...من أجل حوار متوسطي**"، الجيش، العدد 454، (الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2001).

12. شريط، عابد. "**واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 21، (قسنطينة: مديرية النشر والتنشيط العلمي، جامعة منتوري، جوان 2004).

13. عماد، عبد الغني. "**التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: اسباب التعثر وشروط الانطلاقة**"، المستقبل العربي، العدد 250، (ديسمبر 1999).

14. محمد، يوسفي. "**الشراكة الأورو – متوسطة وآثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي**"، مجلة إدارة، العدد02، (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2000).

15. محمود، خالد وأبو حسين، سوسن. "**القذافي مهاجما " الاتحاد المتوسطي : "لسنا جياعا والمشروع سيقسم العرب إلى ثلاث أجزاء**"، الشرق الأوسط، العدد 10788، (11 جوان 2008).

16. مقدم، سعيد. "**من الإتحاد المتوسطي إلى الإتحاد من أجل المتوسط**"، صوت الاحرار، العدد 3066، (2008/03/23).

17. المنجي، بوسنينة. "**مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات**"، شؤون الاوسط، العدد 120، (خريف 2005).

18. طايبي، عثمان. "**ساركوزي يصف قمة باريس بالناجحة ومبارك يصرح: دول عربية تريد إقامة علاقات عادية مع إسرائيل**"، الخبر، العدد 5372، الاثنين 14 جويلية 2008.

ج–المذكرات:

1. بوجلخة، إبراهيم. "**دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية –دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013).

قائمة المراجع

2. بومدين، حسين. "**مزايا و تكاليف الاتفاقيات الأورو –متوسطية**"، رسالة ماجيستير في المالية العامة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2003).

3. جمال، عمورة. "**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية**" ،أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2006).

4. جويدة، حمزاوي. "**التصور الامني الاوروبي–نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والامن، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

5. حموته، فاطمة. "**البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

6. رتيبة، برد. "**الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع :علاقات دولية ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي، 2008–2009).

7. رميدي، عبد الوهاب. "**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007/2006).

8. سعد الله، كحال. "**الشراكة الأورومتوسطية –دراسة حالة:– الشراكة الأورو–جزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996–1997).

9. سلطاني، فيروز. "**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية – دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاولرومتوسطية–**" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم

قائمة المراجع

الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013).

10. سويسي، جمعة أحمد. "**المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**"، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005).

11. عابد، شريط. "**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية-حالة دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003).

12. عتيقة، طرفاني. "**التكامل الاقتصادي :حالة إتحاد المغرب العربي**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، 1995-1996).

13. فيصل، سمارة. "**البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط: (1995-2008)**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع :تنظيم سياسي وعلاقات دولية، (جامعة تيزي وزو: كليّة الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

14. كاية، ريمة. "**العلاقات الامريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص ديلوماسية وعلاقات دولية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010).

15. كبابي، كلثوم. "**التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب تونس**"، رسالة ماجستتير في الاقتصاد الدولي، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008).

16. لعجال اعجال، محمد الامين. "**استراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيمات السياسية والادارية، (2007).

قائمة المراجع

17. مريم، زكري. "**البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية–المغاربية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011).

د- الملتقيات:

1. بن يحيى،الحبيب." **أفاق تنشيط العمل المغاربي**"، مداخلة ألقيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية، تونس 2007/05/31.

2. رزيقة، غراب ونادية، سخار. "**محتوى الشراكة الاورو–جزائرية**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

3. السيد معين، أمين. "**مفهوم الشراكة: آلياتها، أنماطها**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الاقتصادي الثامن حول: "الجزائر والشراكة الأجنبية"، أيام 09 و 10 ماي 1999.

4. صالح، مفتاح. "**مشاريع التكتلات الاجنبية في المنطقة العربية**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الاوروبية"، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

5. ليلى، قطاف. "**اتفاقية الشراكة الاوروبية–الجزائرية**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية"، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،ايام 13-14 نوفمبر 2006.

6. محمد، قويدري. "**أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لتأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية**"، ورقة بحث مقدمة في ملتقى بجامعة فرحات عباس، أيام 29-30 أكتوبر 2001.

قائمة المراجع

7. مسعداوي، يوسف. "**الشراكة الاورومتوسطية –الجزائر**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الاول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ايام 22-23 افريل 2003.

هـ- الانترنيت:

1. "**الجزائر السابعة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال** "، الجريدة الجديدة، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/02، الرابط:
http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=17734

2. "**تراجع عائدات الجزائر من تصدير "النفط والغاز" بنسبة 31%**"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/02، الرابط: http://elwatannews.com/news/details/713601

3. **اسبانيا تحي ذكرى تفجيرات مدريد 2004، وكالة الاناضول**، تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/12. الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/12/AF-2004

4. د. توم، بيرند. "**بدائل ثقافية لإخراج "الاتحاد من أجل المتوسط "من مأزقه السياسي**"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04، الرابط: www.dw-world.

5. مخيمر، أسامة فاروق. "**ما الذى حققته "المتوسطية" بعد 10 سنوات من برشلونة؟**" ، ملف الأهرام الإستراتيجى، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04. الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=721334&eid=269

قائمة المراجع

ثانيا . باللغة الأجنبية:

A. LIVRES:

1. Amine, Samir. "**The Maghreb in the modern world, Algeria, Tunisia, morocco"**, harmonds worth, Eng., Penguin 1970.
2. Baylis, John. & Smith, Steve. "**The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**", Oxford: University Press, 2000.
3. Ben Salem, Hatem. "**les nouvelles données politico stratégique en méditerranée**", Paris : fondation des études de défense nationale, 1992.
4. Gerbet, Pierre et autres. "**L'Union politique de l'Europe Jalons et taxtes**" , France, Paris: La documentation française, Mars 1998.
5. Kacem, basfao. ET Jean, Robert. "**le Maghreb, l'Europe et la France"**, Paris: CNRS, Edition, 1992.
6. Khadra, Bichara. "**Le partenariat euro- méditerranéen : après la conférence de Barcelone"**, paris : le harmattan, 1997.
7. M. Walt, Stephen. "**International Relations: One World, Many Theories** ", Foreign Policy, spring 1998.
8. Osman, Filai et Philip, Christian. "**Le Partenariat euro- méditerranéen ; le processus de Barcelone : nouvelles perspectives"**, Bruxelles: bruyant, 2003.
9. Schmid, Dorothée. **le partenariat, une méthode européenne de démocratisation en Méditerranée ?, politique étrangère**, paris, Armond colin, mars 2006.

B. Internet:

1. BBC HOME, ON THIS DAY 1950-2005, 2005: Bomb attacks on London, 23/04/2015 http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/july/7/newsid_4942000/4942238.stm
2. Déclaration commune du sommet de Paris pour la Méditerranée, Paris le 13 Juillet 2008, 15/04/2015, voir le site: www.eu2008.fr

قائمة المراجع

3. Déclaration de Barcelone: et programme de travail, Barcelone, 27 et 28 novembre 1995, 15/04/2015, voir le site: http://www.cvce.eu/obj/declaration_de_barcelone_27_et_28_novembre_1995-fr-0beb3332-0bba-4d00-bd07-46d8f758d897.html.

الملخص Abstract

تعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط مجال حيوي مهم في العالم، وإمتدادا لأهميتها الجيوبوليتيكية برزت مظاهر التعاون بشتى أشكاله في المنطقة، وعلى رأسها الشراكة الأورومغاربية التي تعد مزيج بين الحضاراتين الأوروبية والعربية، لكن للأسف أغلب إتفاقيات التعاون لم تتعدى أن تكون حبرا على ورق ولم تجسد على أرض الواقع عدا بعض المساعدات المالية والتسهيلات التجارية.

Abstract

The Mediterranean region is important vital area in the world and an extension of their importance geopolitical emerged aspects of cooperation in all its forms in the region, mainly the European Maghreb partnership, which is a mix between European and Arab Elhoudaratin, but unfortunately most of the cooperation agreements was just to be a dead letter and did not reflect the on the ground except for some financial aid and trade facilitation.

الملخص

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ – ح
الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	01
المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للدراسة	02
المطلب الأول: مفهوم الشراكة وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة لها	02
المطلب الثاني: مقومات قيام الشراكة	08
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة	11
المطلب الأول: الليبرالية الكلاسيكية	11
المطلب الثاني: المؤسساتية الليبيرالية الجديدة	16
الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية – الأبعاد والمضامين–	22
المبحث الأول: أطراف العلاقات الأورومغاربية	23
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي	23
المطلب الثاني: المغرب العربي	30
المبحث الثاني: السياق التاريخي للعلاقات الأورومغاربية	38
المطلب الأول: جذور التعاون الأوروبي المغاربي	38
المطلب الثاني: تطور العلاقات الأوروبية المغاربية	42
المطلب الثالث: الأهداف الأوروبية المغاربية من علاقات التعاون	45
الفصل الثالث: الشراكة الأورومغاربية	50
المبحث الأول: مسار الشراكة الأوروبية المغاربية	51
المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروبية المغاربية	51
المطلب الثاني: مسار برشلونة	53
المطلب الثالث: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط	60
المبحث الثاني: الشراكة الأورومغاربية بين الإخفاقات والإنجازات	66

الفهرس

المطلب الأول: إنجازات وإخفاقات مسار برشلونة	66
المطلب الثاني: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط: التحديات والإخفاقات	71
المبحث الثالث: التحديات وسبل تفعيل علاقات الشراكة	74
المطلب الأول: تحديات الشراكة الأورومغاربية	74
المطلب الثاني: سبل تفعيل الشراكة الأوروبية المغاربية	78
المطلب الثالث: مستقبل وآفاق العلاقات الأورومغاربية	83
الخاتمة	92
قائمة المراجع	96
الملخص	